الموسم الثاني
للانصات المركزي

خطوة تأريخية ومفخرة وطنية كبيرة ... ذكرى بدء اخراج النفط في شيواشوك

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الاحد
2025/05/25
No. : 8011

نهج راسخ

الرئيس مام جلال والحل السلمي للقضية الكردية في تركيا

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- فريد اسسرد: تأسيس الاتحاد الوطني غير مسار التاريخ في كوردستان والعراق
- الاتحاد الوطني مع الحل السلمي للقضية الكوردية
- الاتحاد الوطني يصدر توضيحا حول انعقاد مؤتمر للايزديين
- ذكرى بدء اخراج النفط في شيواشوك..خطوة تأريخية ومفخرة وطنية كبيرة
- روبيو: اقليم كردستان قوي ومرن ركيزة اساسية لعلاقتنا مع العراق
- وزارة النفط ترحب وتسعى دائماً للعمل مع الشركات الامريكية
- رئيس الجمهورية: أهمية العمل المشترك لتلبية احتياجات المواطنين
- رئيس الجمهورية: العراق يواجه تحدياتٍ متفاقمة نتيجة التغيرات المناخية
- وفد الكتل الكوردستانية تبحث مشكلات خانقين في العاصمة

الرئيس مام جلال ..حقائق ومواقف تاريخية

- محمد شيخ عثمان : الرئيس مام جلال ونهجه الراسخ للحل السلمي للقضية الكردية في تركيا

مرصد الرؤى حول الشان العراقي

- موقع بحثي امريكي : عن وجود القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق
- اتفاقية نفطية مع كردستان توسع دائرة الخلاف بين العراق وإدارة ترامب
- د. طلال ناظم الزهيري: التعليم بين الورقة والذاكرة الرقمية: جيلان لا يلتقيان!

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- السلام يعني تركيا ديمقراطية.. فرص مهمة ومخاطر جدية
- تولاي حاتم أوغولاري: لدينا مسؤولية كبيرة تجاه شعبنا
- بكرهان: نشهد عملية تاريخية في الشرق الأوسط والعالم
- أحمد أوزر: أنا هنا لأنني كردي
- مجلس الامن القومي التركي: سنواصل المساهمة في إرساء السلم الدولي
- أردوغان يجدد دعوته لتغيير الدستور وينفي نيّته الترشح مجدداً

المرصد السوري و الملف الكردي

- بيان حول تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا من أجل الشعب السوري
- قمة مفاجئة بين اردوغان والشرع
- مبعوث ترامب يشيد بخطوات الشرع بشأن المقاتلين الأجانب والعلاقات مع إسرائيل

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- رفيق خوري : لا مجال للهرب من درس "آبو"
- هل نحن مقبلون على حرب شاملة في الشرق الأوسط؟
- مؤتمر الإعلام العربي يواجه التغيرات المناخية بحلول واقعية

العدد: 8011... 25-05-2025

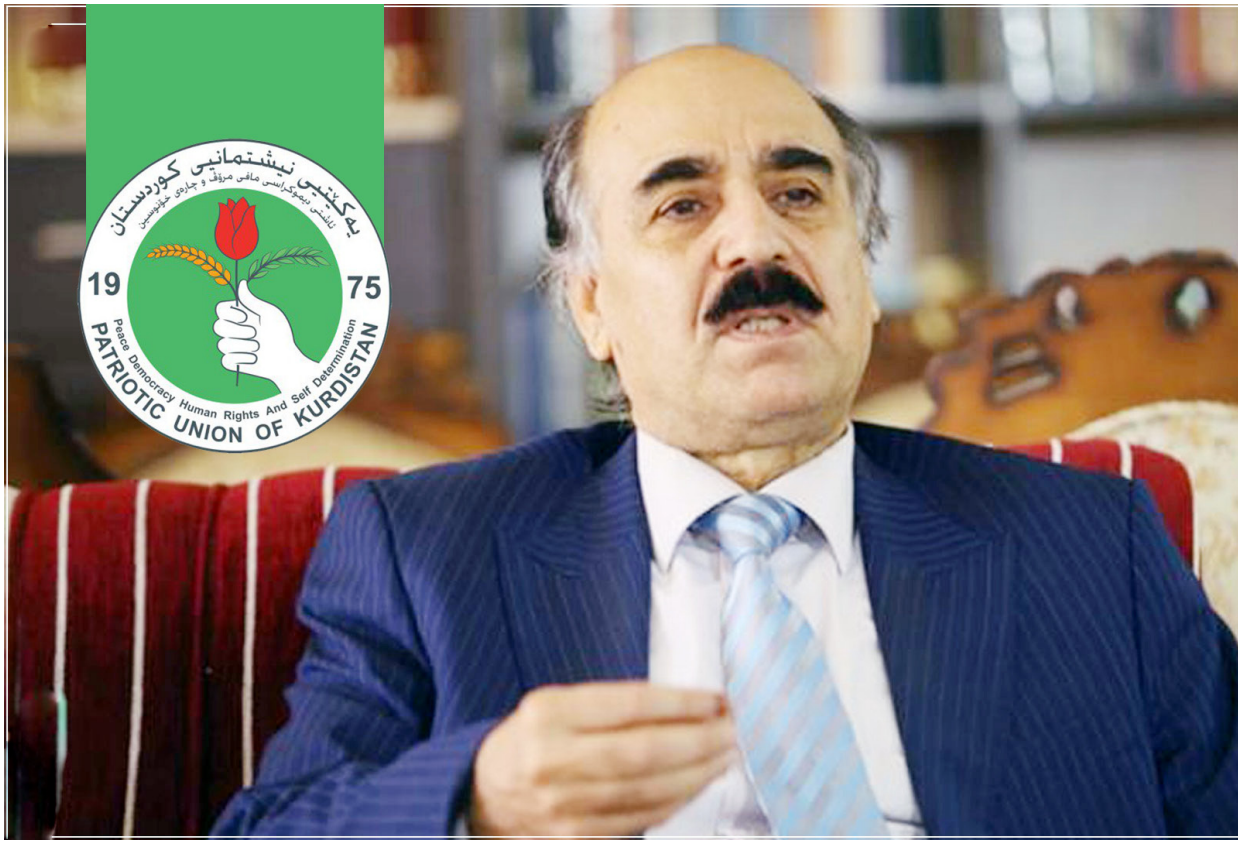

تأسيس الاتحاد الوطني غير مسار التاريخ في كوردستان والعراق

أكد الكاتب والسياسي الكوردي المعروف فريد أسسرد، أن تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني غير تاريخ اقليم كوردستان والعراق، مشددا على أن الاتحاد الوطني تأسس ليعيد الأمل للجماهير بعد نكسة ثورة أيلول.

وقال فريد أسسرد خلال مقابلة مع موقع (المسرى): «لو تصورنا انه لم تكن هناك فرصة لتأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني لكان تأريخ اقليم كوردستان والعراق سيتغير بشكل جذري»، مشيرا إلى أن «قرار تأسيس الاتحاد الوطني حتمته الظروف في تلك المرحلة حيث انهارت الثورة الكوردية ومعها انهارت المعنويات»، مشددا على أن «الهدف الأساس لتأسيس الاتحاد الوطني كان إعادة الأمل للجماهير المحبطة نتيجة انهيار الثورة، وإعادة العمل بالتقليد الثوري الكوردستاني الذي كان متبعا في تلك المرحلة وهو الحرب في الجبال».

وأضاف فريد أسسرد: «عند تأسيس الاتحاد الوطني كانت هناك مشكلة في توصيفه، فهو ليس بجبهة ولا إئتلاف ولا بحزب، وتم وصفه بأنه شبه جبهة لأنه كان يتألف من أفراد ومجاميع يمكنها الانضمام للاتحاد الوطني ولديها نوع من الاستقلالية الذاتية»، موضحا أنه «داخل الاتحاد الوطني كان هناك تيار يساري وآخر

يميني وآخر وطني مستقل».

ولفت الكاتب السياسي والمناضل العتيد في صفوف الاتحاد الوطني، الى أن «الاتحاد الوطني عندما تأسس لم يكن لديه تاريخ لانه حزب جديد، بينما بقية الاحزاب على الساحة كان لديها تاريخ عريق وهي التي تعرضت لانتكاسة في ١٩٧٥».

تأسيس الاتحاد الوطني أعاد الأمل لجماهير شعب كوردستان

وقال: «ذلك دفع الجماهير الى التوجه نحو الاتحاد الوطني لانه يمثل اتجاهات جديدة ونظرة جديدة واستراتيجية جديدة للكفاح المسلح، تعتمد على خطة مغايرة للتي اعتمدت عليها الثورة السابقة»، مبينا أن «الفترة التي تأسس فيها الاتحاد الوطني كانت عصيبة وكان يجب بناء حزب جديد واعادة المعنويات للجماهير بعد فشل الثورة».

الاتحاد الوطني تأسس في فترة عصيبة

وعن الأولويات في سياسة الاتحاد الوطني بعد ٥٠ عاما على تأسيسه، قال فريد أسسرد: «الاتحاد الوطني في البداية كان يركز على تقوية الداخل».

مام جلال اتبع اسلوبا جديدا في النضال

وبين أنه «كان هناك تصور في أواخر ١٩٨٨ بأن العراق مقبل على تطورات جذرية ويجب الاستعداد لها، وآنذاك بدأت فكرة مام جلال بالتأكيد على أنه يجب عدم إهمال العامل الدولي والذي يمكن أن يكون دعما للعامل الداخلي في الظروف التي كانت في تلك الفترة».

الطبعة الخامسة من موسوعة الاتحاد الوطني

واشار اسسرد الى انه منذ ٢٠١١ يعكف على اصدار موسوعة الاتحاد الوطني، «وقد صدرت ٤ طبعات منها لحد الآن والعمل جار على إصدار الطبعة الخامسة بالتزامن مع ذكرى اليوبيل الذهبي للاتحاد الوطني»، مضيفا أنه «حتى لو لم يصدر في الذكرى فإنها ستصدر خلال العام الجاري».

وأوضح أن الموسوعة توثق كل ما يتعلق بالاتحاد الوطني من صحف ورسائل واتفاقات أبرمها مع الاحزاب الاخرى في اقليم كوردستان، مبينا «أن الموسوعة توثق توثيقا كاملا أبرز المحطات في تاريخ الكورد منها توثيق لمرحلة الانتفاضة وما قبلها وما بعدها».

الاتحاد الوطني مع الحل السلمي للقضية الكوردية

اختتمت الجمعة ٢٠٢٤/٥/٢٣، أعمال مؤتمر الحوار الكوردي الكوردي الذي جرى عبر تقنية الاتصال عبر الفيديو، بمشاركة ٢١٥ من الشخصيات السياسية والثقافية والأكاديمية من أجزاء كردستان الأربعة ومن الدول الأخرى.

وأقيم المؤتمر بحضور ١٤ جمعية ومنظمة من كورد قفقاسيا ودول أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وروسيا وبيلاروسيا وقيرغستان وكازاخستان، يشكلون اتحادا قوميا.

وألقيت في المؤتمر كلمات ممثلي ٨ جهة سياسية رئيسية في أجزاء كوردستان الأربعة وأطراف دولية أخرى، بالإضافة إلى كلمات شخصيات سياسية ووطنية أخرى.

وقال العضو المجلس القيادي ومسؤول بورد الإعلام في الاتحاد الوطني الكوردستاني لطيف نيرويي في كلمة خلال المؤتمر إن "الاتحاد الوطني لطالما اعتبر السبل السلمية والمفاوضات مع الحكومة الاتحادية وحكومات دول الجوار، الخيار الوحيد والسبيل الأمثل لحل المشكلات والخلافات، ويمضي قدما في هذا الاتجاه ويظل مع وحدة صف الشعب الكوردي".

وأكد أن "الكورد إن لم يتوفقوا في إجراء الحوار الكوردي الكوردي المباشر، فلن يكون حوار الكورد مع القوميات المجاورة سهلا أبدا"، لافتا إلى أن "الاتحاد الوطني مع الحل السلمي للقضية الكوردية في جميع أجزاء كوردستان، ونبذل أقصى الجهود لإنجاح عملية السلام وحل القضايا المحلية في كوردستان والخلافات بين الإقليم وبغداد".

الاتحاد الوطني يصدر توضيحا حول انعقاد مؤتمر للايزديين

اعلن الاتحاد الوطني الكوردستاني أنه ليست له أي علاقة بمؤتمر خاص بالإيزيدية، وفي الوقت نفسه يؤكد دعمه لأي نشاط خاص بالمجتمع الإيزيدي داخل البلاد وخارجها دون فرض أية شروط.

واكد مصدر من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني ، ٢٤ أيار ٢٠٢٥ انه: «ليست هناك أي علاقة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وأي مؤتمر خاص بالإيزيدية، والذي من المزمع عقده مستقبلاً في ألمانيا».

وأضاف: "الاتحاد الوطني ثابت في موقفه من احترام العقائد والتوجهات الخاصة بجميع الأديان والطوائف في كوردستان، ومنها ديانة الإيزيديين".

كما أكد ان "الاتحاد الوطني الكوردستاني يجدد دعمه لكل نشاط خاص بالمجتمع الإيزيدي داخل وخارج الوطن دون فرض أية شروط على أعمالهم، بل من منطلق ديمقراطي يتعامل مع قضيتهم كقضية خاصة بهم».

ذكرى بدء اخراج النفط في شيواشوك..

خطوة تأريخية ومفخرة وطنية كبيرة

مام جلال: استخراج النفط قفزة نوعية في اقتصاد كردستان

*خاص من ارشيف المرصد

في ١٩٩٦/٥/٢٤ افتتح السيد عدنان المفتي مسؤول المركز الثالث لتنظيمات الاول مراسيم اشعال النار في اول بئر نفطية في منطقة شيواشوك بمدينة كويسنجق ضمن المشروع المتكامل لأنتاج وتكرير النفط في كردستان المحررة بالاعتماد على الخبرات الذاتية وجهود المهندسين والفنيين والعمال الكرد ورعاية من حكومة اقليم كردستان.

وحضر المراسيم الرفاق چتو حويزي وعارف رشدي و بهروز كلالي اعضاء القيادة والسادة محافظ اربيل واعضاء من البلمان الكردستاني وقائممقام كويسنجق وعدد من مسؤولي تنظيمات الاتحاد في اربيل وكويسنجق وطق طق اضافة الى جمع غفير من المواطنين الذين تدفقوا من المدن الكردستانية لمشاهدة هذا الحدث التاريخي المهم.

وفي بداية المراسيم تم فتح الانابيب واشعلت النيران في الحقل من قبل السيد عدنان المفتي الذي القى كلمة هنأ في بدايتها الشعب الكردستاني وقيادة الاتحاد الوطني وحكومة الاقليم بهذا الانجاز العظيم مشيدا بجهود العاملين في المشروع وبالارادة السياسية التي كانت تتابع الخطوات العملية لأنجاحه مؤكدا ان هذا المشروع سوف يساهم في رفع المعاناة عن الشعب الكردستاني من خلال توفير الوقود وتحسين الوضع الاقتصادي عموما بالاعتماد على الطاقات والامكانيات الذاتية.

بعد ذلك اقيم حفل موسيقي تحدث في بدايته مسؤولو المشروع مشيرين الى اهميته والجهود الكبيرة لمسؤولي الحكومة في دعم هذا المشروع وكذلك جهود العاملين فيه الذين بذلوا طاقات استثنائية لاستمراره ونجاحه.

وفي الساعة السادسة والنصف مساءا وصل السيد كوسرت رسول علي رئيس مجلس الوزراء الى موقع الاحتفال للمشاركة في افراح الجماهير المحتشدة الذين استقبلوه بحفاوة بالغة.

هذا وعقب جهود جبارة بذلتها الكوادر الكردستانية من خبراء ومهندسين وفنيين وعمال – واصلوا العمل بجد واخلاص رغم العراقيل والمعوقات التي واجهتهم وتمكنوا اخيرا في السابع عشر من شهر ايار عام ١٩٩٦ من جني ثمار جهودهم بانهاء العمل في (البئر رقم واحد) في منطقة (شيواشوك) التابعة لقضاء كويسنجق المحافظة اربيل.

العمل الدؤوب لاجل تعمير كردستان

وبهذه المناسبة المباركة ، قام السيد كوسرت رسول علي رئيس حكومة اقليم كردستان يرافقه السادة ارسلان بايز عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ودارو شيخ نوري وزير المالية والاقتصاد وسعدي احمد پيره وزير التعاون والمساعدات الانسانية وكالة يوم الثامن عشر شهر ايار، بزيارة الى موقع المشروع واستقبلوا من قبل مسؤول المشاريع والمهندسين والعمال استقبالا حارا .

وفي حفل رائع اقيم قرب النيران المتصاعدة من النفط المستخرج من البئر والتي اضاءت اطراف وضواحي مدينة كويسنجق ، القى رئيس حكومة الاقليم كلمة قيمة قدم فيها التهاني الى جماهير كردستان باسم الأخ مام جلال واشار الى ان النجاح في استخراج النفط سيصبح عاملا لاحداث تغييرات اقتصادية مهمة، واكد على ان الاتحاد الوطني يتبع سياسة الاعتماد على النفس وقد انعكست هذه السياسة ومنذ البداية على جميع المجالات سواء اكان في تفجير الثورة الجديدة لشعبنا ، ام في الانتفاضة ام في مجال تعمير كردستان واعادة العمل الى المصانع وانهاء العمل بنجاح في مشروع كهرباء (دربنديخان) وحاليا النجاح الذي حققناه في مشروع نفط (شيواشوك).

واضاف: إن الخطط المستقبلية للاتحاد الوطني تتضمن العمل الدؤوب لاجل تعمير كردستان باسلوب عصري واصلاح البنية الاقتصادية لها بغية تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وخاصة عوائل شهدائنا الابرار و افراد البيشمركة وكادحي شعبنا وان هذا العمل الجبار يعتبر مفخرة للجميع، وسيتحدث عنها تاريخ شعب كردستان بكل اعتزاز . واشاد بـ (كويسنجق) ووصفها بمدينة الشهداء، ومدينة الفكر الثوري والثقافة والنضال التحرري .

وفي الختام كرر تهانيه لجميع المشاركين في انجاز هذا العمل والى جماهير كردستان كافة ..

برقية مام جلال

وبهذه المناسبة وجه الاخ مام جلال برقية تهنئة الى السيد كوسرت رسول علي والسيد شيخ دارو وفيما ياتي: نصها

من مام جلال

الى السيدين / كاك كوسرت وكاك دارو المحترمين

تحية حارة ..

اهنئكم من اعماق القلب بهذا النصر والمكسب التأريخي .

إن استخراج النفط في كردستان وبايدي ابنائها وبالاعتماد على الامكانيات والطاقات الذاتية لمفخرة وطنية كبيرة ، وهذه الخطوة التأريخية ستكون لها دورها الايجابي في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في كردستان.

اتمنى ان تكون هذه الخطوة الهامة دافعا لنا جميعا للعمل من اجل ترسيخ استقلالية القرار السياسي والاقتصادي لشعبنا

.

اخوكم المحلص

مام جلال

روبيو: اقليم كردستان قوي ومرن ركيزة اساسية لعلاقتنا مع العراق

ينسب ما يلي إلى المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس:

اجتمع وزير الخارجية ماركو روبيو برئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني في واشنطن العاصمة يوم ٢٣ أيار/مايو.

وناقش المجتمعان فرص تعزيز التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان العراق.

وأشاد الوزير روبيو بإبرام رئيس الوزراء صفقات مع شركات أمريكية لتوسيع نطاق إنتاج الغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق، مما سيساعد العراق على تحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة.

وناقش المجتمعان الاهتمام المشترك بحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا، وأعاد الوزير روبيو التأكيد على دعم الولايات المتحدة لقوة إقليم كردستان ومرونته كونه أحد الركائز الأساسية للعلاقات التي تجمعها بدولة العراق.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

٢٣ آيار/مايو ٢٠٢٥

وزارة النفط ترحب وتسعى دائماً للعمل مع الشركات الامريكية

بيان صحفي:

إن وزارة النفط ترحب وتسعى دائماً للعمل مع الشركات الامريكية لتطوير الحقول النفطية والغازية من خلال العلاقة والتعاقدات المباشرة حسب ما أقره الدستور العراقي وقرارات المحكمة الاتحادية بهذا الخصوص.

علماً بأن تعاقدات وزارة النفط مستمرة مع الشركات الأمريكية في القطاعات النفطية الأخرى، كحفر الآبار والخدمات النفطية المصاحبة والخدمات الاستشارية، ولا يوجد لدى الوزارة أي مانع او تحفظ من التعامل مع هذه الشركات بقدر كون التعامل المباشر مع حكومة الإقليم بمعزل عن الحكومة الاتحادية وقنواتها الرسمية هو أمر مخالف للدستور العراقي والقوانين النافذة.

وزارة النفط

٢٣ أيار ٢٠٢٥

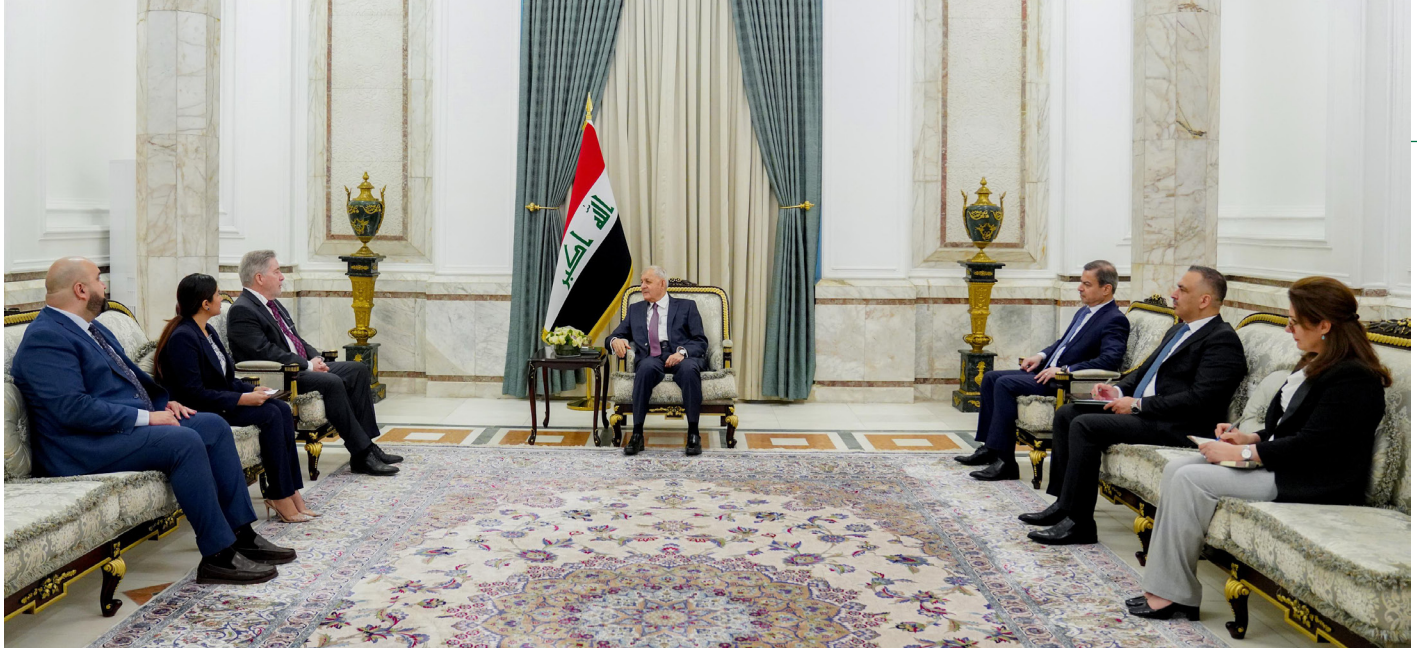

رئيس الجمهورية: أهمية العمل المشترك لتلبية احتياجات المواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٢ أيار ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس تحالف العمق الوطني السيد خالد الأسدي والوفد المرافق له.

وأشاد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، بنجاح القمة العربية في بغداد وما خرجت به من مقررات وتوصيات مهمة خاصة المتعلقة في القضية الفلسطينية والتي تعكس مكانة العراق الإقليمية والدولية، ودوره المهم والبنّاء في تعزيز السلام في المنطقة، مشيرا إلى أهمية تعزيز الأمن والاستقرار كونه يعد المنطلق الأساسي للعديد من برامج التنمية والاستثمار.

وأكد السيد الرئيس أهمية العمل المشترك والتعاون والتنسيق بين القوى السياسية، بما يصب في تلبية احتياجات المواطنين، وتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال تحقيق التنمية الشاملة، مشيرا إلى الجهود المبذولة لتهيئة جميع مستلزمات إنجاح الانتخابات البرلمانية، وأن تجسد تطلعات العراقيين بجميع مكوناتهم واختياراتهم في انتخاب ممثليهم بكل حرية وشفافية.

بدوره، أكد الأسدي دعم التحالف لوحدة الصف، وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين، كما أعرب عن شكره وتقديره لجهود فخامة الرئيس في تعزيز الوحدة الوطنية والعمل المشترك بين القوى السياسية.

ضرورة الإفادة من خبرات الدول المتقدمة في فتح الجامعات وتأسيسها

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٢ أيار ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس الجامعة الأمريكية في بغداد الدكتور مايكل ويليام مولنكس والوفد المرافق له.

وفي اللقاء، أكد السيد الرئيس ضرورة الإفادة من خبرات الدول المتقدمة في فتح الجامعات وتأسيسها على أسس علمية رصينة، وأن التطور الأكاديمي والمناهج المستحدثة المواكبة للمستجدات العلمية ضرورة للتقدم ودعم حركة التنمية الشاملة في البلاد، مشيدا بجهود الكادر التدريسي في الجامعة الأمريكية وإسهاماته في تخريج الطلبة ذوي الكفاءة، وأساليب التدريس المعتمدة من قبل الجامعة والمناهج الحديثة التي تدرس للطلبة.

بدوره، أعرب رئيس الجامعة الأمريكية عن شكره لرئيس الجمهورية على اهتمامه بتطوير الواقع الأكاديمي العلمي والإنساني في العراق، كما قدم الدكتور مولنكس دعوة لفخامة الرئيس لحضور حفل الاستقبال الرسمي لتخرج أول دفعة من طلاب الجامعة الأمريكية.

رئيس الجمهورية:

العراق يواجه تحدياتٍ متفاقمة نتيجة التغيرات المناخية وتراجع الإيرادات المائية

كلمة فخامته في مؤتمر بغداد الخامس للمياه..

ممثلا عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، شارك مستشار رئاسة الجمهورية السيد محمد أمين فارس، في فعاليات مؤتمر بغداد الدولي الخامس للمياه، الذي عقد اليوم السبت ٢٤ أيار ٢٠٢٥ ببغداد، تحت شعار (المياه والتكنولوجيا... شراكة من أجل التنمية).

وألقى السيد محمد أمين فـارس كلمة رئيس الجمهورية، نقل خلالها تحيات فخامته إلى الحاضرين واهتمامه البالغ بهذا المؤتمر الذي يأتي في توقيت دقيق تتعاظم فيه التحديات المرتبطة بالمياه والتغيرات المناخية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية وإنسانية وبيئية.وفي ما يأتي نص الكلمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرّني أن أعبّر عن بالغ تقديري لانعقاد هذا المؤتمر المهم، الذي يأتي في توقيتٍ دقيق تتعاظم

فيه التحديات المرتبطة بالمياه والتغيرات المناخية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية وإنسانية وبيئية.

ويشرّفني أن أنقل إليكم تحيات فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، وتمنياته لكم بمؤتمر ناجح ومثمر. لقد كان يتطلع فخامته لحضور هذا الملتقى الهام والمشاركة في أعماله، إلا أن التزاماتٍ مسبقة حالت دون ذلك.

إن انعقاد مؤتمر بغداد الدولي الخامس للمياه يمثل خطوة مهمة نحو مناقشة موضوعٍ بالغ الأهمية للبلد، حيث يستدعي ذلك تضافر جهود الجميع للبحث في هذا الملف الحيوي، واتخاذ خطوات عملية بهذا الشأن.

ولا يخفى على الجميع أن ظاهرة التغيرات المناخية تمثل اليوم أزمة عالمية تواجه جميع الدول والشعوب، وفي العراق يكتسب الموضوع أهمية قصوى، إذ يُعد من أبرز الدول تأثّرًا بالتغيرات المناخية، ولا سيما أزمة المياه، حيث نعاني من تناقص الموارد المائية وتزايد التصحر والجفاف. وهذا يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الجهات الحكومية ذات العلاقة والخبراء والأكاديميين المختصين، للحفاظ على الموارد المائية ومكافحة التصحر والجفاف، من خلال استراتيجيات فاعلة لنشر الغطاء الأخضر والتشجير.

لقد بات واضحًا للجميع أن أزمة المياه في العراق لم تَعُد مجرد ملفٍ قطاعي، بل قضية وطنية شاملة تتطلب تكامل الرؤى وتنسيق الجهود بين جميع الجهات المعنية، والعمل وفق استراتيجيات علمية تضمن حماية مواردنا المائية للأجيال القادمة.

> **ضرورة التوصل إلى اتفاقات ملزمة وعادلة بشأن حصة العراق المائية**

إن العراق يواجه تحدياتٍ متفاقمة نتيجة التغيرات المناخية وتراجع الإيرادات المائية، وتفاقم ظاهرتَي التصحر والجفاف، مما يستدعي تحركًا سريعًا على مسارات متعددة؛ بدءًا من تعزيز التعاون الإقليمي في ملف المياه، ومرورًا بتفعيل الدبلوماسية المائية لضمان حقوق العراق المشروعة، وصولاً إلى إصلاح السياسات الداخلية الخاصة بالاستهلاك والإدارة الرشيدة للموارد.

وفي هذا السياق، يُشكّل موقع العراق كدولة مصبٍّ في حوضَي دجلة والفرات تحديًا كبيرًا، نظرًا لاعتماده على مياهٍ تنبع من خارج حدوده، وتحديدًا من تركيا وإيران.

وهنا نؤكّد، وبكل وضوح، على ضرورة التوصل إلى اتفاقاتٍ ملزمة وعادلة، لا سيما مع تركيا، بشأن حصة العراق المائية من نهري دجلة والفرات، بما يضمن حقوقه التاريخية في هذه الموارد الحيوية.

إن التفاهم مع الجانب التركي يجب أن يكون أولوية قصوى في جدول أعمال السياسة المائية للعراق، وأن يتم العمل الجاد عبر القنوات الدبلوماسية والقانونية للوصول إلى تفاهمات تضمن حصة العراق الكافية، بما يسهم في تأمين احتياجات السكان ومشاريع الزراعة والتنمية، ويخفف من آثار الشحّ المائي التي يعاني منها البلد.

كما أن من الضروري اليوم، أكثر من أي وقتٍ مضى، أن نُرسّخ ثقافة ترشيد استهلاك المياه في مختلف القطاعات، وأن نُسرّع في تحديث أنظمة الري والزراعة، بما ينسجم مع التحديات الجديدة، ويقلل من الهدر، ويزيد الكفاءة.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أدعو وزارة الموارد المائية، والجهات الساندة لها، إلى تكثيف العمل

في رفع التجاوزات على الأنهُر، وتطوير البنى التحتية المائية.

السيدات والسادة،

نُعوّل كثيرًا على هذا المؤتمر، بما يضمه من خبراء ومختصين ومسؤولين، في أن يُشكّل منطلقًا لحوارات علمية ومخرجات عملية تُسهم في رسم خارطة طريق واضحة نحو أمنٍ مائيٍّ مستدام.

وفي الختام، أُجدّد، باسم فخامة رئيس الجمهورية، التحية والتقدير لكل من أسهم في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر، مع خالص التمنيات بالتوفيق والنجاح لأعماله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

انطلاق المؤتمر

وانطلقت، السبت، فعاليات مؤتمر بغداد الدولي الخامس للمياه تحت شعار: «المياه والتكنولوجيا... شراكة من أجل التنمية»، وشهد حضوراً نوعياً للشركات والمؤسسات الدولية المعنية بالمياه. وأعلن رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني خلال المؤتمر عن المبادرة الإقليمية لحماية نهري دجلة والفرات، تحت شعار: «مياهُنا... مستقبلُنا»، وهـي خطوة ستراتيجية شاملة لحماية النهرين الخالدين من التدهور، وضمان جريانهما، وستكون منصّة لفهم الأدوار والواجبات والمسؤوليات، والمنفعة المشتركة، ومجالات التعاون المتاحة، مؤكداً أنّ المبادرة تستند إلى مساحة الابتكار التقني، وتوظيف العِلم والتكنولوجيا في مواجهة تغيرات المناخ.

وحيّا السوداني جهود القائمين على هذا المؤتمر، الذي يؤكد الاعتماد على الشراكة، والتنمية، لتكونا مُنطلقاً لمواجهة المشكلات والتحديات في مجال المياه وتأمينها، مبيناً اعتماد العراق خلال العامين

> **التفاهم مع الجانب التركي يجب أن يكون أولوية قصوى**

المنصرمين حلولاً تكنولوجية، لمعالجة تراجع الموارد المائية، كما حيا سيادته جهود القائمين على استضافة بغداد ولأول مرة (مؤتمر الرّي الدقيق) بنسخته الـ١١، الذي تنظمه اللجنة الدولية للرّي والبزل، وهو فرصة ستراتيجية لتطوير قدرات الحوكمة في مجال إدارة المياه، والزج بالذكاء الاصطناعي لدعم تجربة العراق الحديثة في التحوّل الرقمي، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا الشأن.

أبرز ما جاء في كلمة رئيس مجلس الوزراء:

الشراكة المسؤولة على المستويين الوطني والدولي في إدارة المياه، يمكن أن تفتح الطريق نحو الحلول المستدامة، وتقليل آثار التغير المناخي.

نؤكد على تحديد المسؤوليات في الجهود الوطنية والمشاركة المجتمعية في الحفاظ على ثروة المياه.

خطونا خطوات مهمة في مجال استخدام تقنيات الرّي الحديثة، والأتمتة في إدارة السدود والخزين المائي، والري المغلق، وتحلية المياه، ومعالجات الصرف الصحّي.

أعددنا سياسات وطنية للتكيّف مع التأثيرات المناخية.

قدمنا إطار حل، ضمن مبادئ القانون الدولي، والأعراف التي تجمع البلدان المتشاطئة، خصوصاً في

> **وزير الموارد المائية العراقي المباحثات مع تركيا وإيران مؤثرة ومستمرون بها**

حوضي نهري دجلة والفرات.

نستذكر مقولة الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته للعراق، في أن نهري دجلة والفرات شأن عالمي وليس شأناً محلياً.

حققنا خطوات مهمة في مجال حماية المياه، ومكافحة التلوث ووضع معايير صارمة للحد منه، والحفاظ على المياه الجوفية وعدم استنزافها، وتطوير برامج التوعية بهذه الجهود.

مصممون على تجاوز العقبات، نحو أمن مائي راسخ للعراق، وتطوير يجاري احتياجات المستقبل، ويراعي مصالح شعبنا، والانفتاح نحو المزيد من الشراكة والمصلحة المتبادلة مع دول الإقليم.

اهمية المباحثات مع تركيا وإيران

وصف وزير الموارد المائية العراقي، عون ذياب، المباحثات بشأن ملف المياه بين العراق وتركيا وإيران بأنها «مؤثرة»، وفيما أشار إلى وجود لجان مشتركة ومستمرة بالاجتماعات، رأى أنه «لا يمكن قطعها لأنها مسألة مهمة وتحتاج إلى استمرارية واستدامة من أجل تحقيق نتائج بالمستوى الإيجابي».

جاء ذلك خلال خلال المؤتمر الخامس للمياه، الذي عقده الوزير اليوم السبت (٢٤ أيار ٢٠٢٥) في العاصمة بغداد.

وقال إن الحكومة مستمرة في عقد مؤتمر بغداد للمياه بشكل سنوي، لافتاً إلى أن المؤتمر بات تقليداً مهماً يعكس اهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي بقضية المياه، خاصة في ظل التحديات العالمية المتمثلة في التغيرات المناخية والنمو السكاني.

وأضاف أن «هذا المؤتمر أصبح تقليدياً سنوياً، وسنستمر على أدائه من وتيرة من التطور في نوعية أداء هذا المؤتمر»، مردفاً أنه لاحظ في هذا المؤتمر «حضوراً أكبر مما كان عليه في المؤتمر السابق، وهذا دليل على اهتمام المجتمع الدولي بموضوع المياه».

وزير الموارد المائية أشار إلى أن «المياه أصبحت من المهمات الأساسية أو عناصر الأساسية لحياة الناس. هناك زيادة على الطلب نتيجة النمو السكاني الكبير في العالم، ونقص في الواردات المائية نتيجة التغيرات المناخية، والاستغلال المياه خاصة في أعالي الأنهار»، مبيناً أن «هذه العوامل خلقت تحديات كبيرة، مجبرين أو ملزمين على أن نستفيد من هذه التحديات».

ولفت إلى أن «مواجهة التحديات لا تعني الاستسلام بل البحث عن حلول علمية»، مضيفاً أنه ذكر في كلمته «التحدي لا يعني الوقوف والإحباط، لا. يعني التفكير بفرص، بأمل، بوسائل علمية متطورة. ولهذا كان شعار المؤتمر: المياه والتكنولوجيا».

ورأى أن هذا الشعار «منبثق بشكل عادي، لأنه وفق عوامل محددة، وبدون التحولات إلى تقنيات حديثة وأساليب جديدة وتكنولوجيا متطورة في إدارة المياه سنكون عاجزين عن تأمين احتياجاتنا في كافة المجالات، سواء كان مياه الشرب أو الاستخدامات البشرية، أو مياه الأغراض الزراعية».

وتابع الوزير ذياب أن «هذا المؤتمر حيوي، وأنتم لاحظتم هذا الزخم الكبير من المهتمين في هذا الجانب، لاسيما أن هناك مختصين وخبراء، ونحن

على مدى هذه اليومين أو ثلاثة، سيكون هناك لقاءات واجتماعات وورش عمل، وكثير من المحاضرات أيضًا، من أجل أن نصل إلى أساليب متطورة في إدارة المياه».

ورداً على سؤال مراسل شبكة رووداو الإعلامية في بغداد، بشأن عدم لمس أي تأثير واقعي من خلال المباحثات العراقية مع الجانبين التركي والإيراني بشأن المياه، قال الوزير إن «هناك تأثيراً، ولجاناً مشتركة ومستمرة بالاجتماعات».

وأكد أنه «لا يمكننا قطع هذه المباحثات، لأنها مسألة مهمة وتحتاج إلى استمرارية واستدامة لكي نحقق نتائج بالمستوى الإيجابي».

حول مشاركة دول المنبع (تركيا وإيـران) في المؤتمر، أشار الوزير إلى أن «هناك مشاركة، لكن ليست بوفود عالية المستوى، بل وفود متوسطة في المستوى».

وأوضح: «أوصلنا لهم رسالة، وخلال زيارتي الأخيرة إلى تركيا طلبت من وزير الزراعة والطاقة والغابات وشؤون المياه الحضور، لكنه اعتذر بسبب التزاماته، وبعث بوفد لا بأس به، لكن نحن كنا نتمنى أن يكون الحضور خاصة من قبل دول الجوار التي تنبع منها نهرا دجلة والفرات، سواء كانت تركيا أو الروافد التي تصب في نهر دجلة من إيران»، مبيناً أن «الوفد الإيراني أيضاً موجود، لكنه ليس في المستوى العالي، وطلبت منهم أن يكون التمثيل أعلى من هذا».

أما بخصوص مسار الاتفاقية الإطارية مع تركيا، أكد عون: «نحن ماضون بها، وهي تتضمن جوانب محددة، تتمثل بجانبين، منها أن نعطيهم فرصة لأن ينفذوا مشاريع البُنى التحتية للري داخل العراق، والفرصة الثانية أن يساعدوا في إطلاق كميات المياه بشكل متواصل».

بخصوص عدم التزام الدول المتشاطئة بإطلاق

> **من الضروري ترسيخ ثقافة ترشيد استهلاك المياه في مختلف القطاعات**

حصص العراق المائية، لاسيما بعد مؤتمر العام الماضي الذي خرج بـ١٨ توصية، أوضح الوزير أن «هناك اتفاقية بإطلاق كميات وفق سياقات معينة. نحن نتابعها. على نهر الفرات، هناك اتفاقية أن يطلقوا ٥٠٠ متر مكعب على الحدود السورية التركية، وهناك التزام بها بشكل معدّل، لكن في بعض الأشهر تكون أقل».

وأضـاف: «لدينا معلومات يومية نتيجة التطور التقني، حيث ازدادت قدرتنا على معرفة كميات الخزين في السدود التركية بالكامل وفي حوضَي نهري دجلة والفرات. أيضاً، في جانب الإيرانيين لدينا تصور ومتابعة لها، كما أن تواصلنا مستمر معهم في هذا المجال».

وختم الوزير كلامه بالحديث عن حاجة العراق لبناء السدود، موضحاً أن «هذا رأي خاطئ جداً، إذ لا توجد حاجة لبناء سدود خزنية في العراق، خصوصاً في ظل وجود فراغات خزنية كبيرة في سدودنا الحالية»، مردفاً أن «سدودنا فارغة؛ سد الموصل يستوعب أكثر من ٧ مليارات إضافية، كذلك الثرثار يستوعب ٤٠ ملياراً إضافية، وسد حديثة أيضاً يستوعب ٨ مليارات إضافية، لذلك لا يوجد داعٍ للسدود الكبيرة. فهناك سدود لغرض حصاد المياه، وهذه تكون في المناطق الصحراوية، وسدود لتوليد الطاقة، وهذه نتعاون بشأنها مع وزارة الكهرباء، لنرى مدى حاجتهم لها لإنتاج الكهرباء عن طريق تشغيل السدود».

وفد الكتل الكوردستانية تبحث مشكلات خانقين في العاصمة

زار وفد الكتل الكوردستانية في مجلس النواب العراقي، الخميس ٢٠٢٥/٥/٢٢، مدينة خانقين، بطلب من الأحزاب الكوردستانية في خانقين وخاصة مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني، للاطلاع عن كثب على مشكلات واحتياجات المدينة ومتابعتها من النواحي كافة، وتم استقبالهم من قبل قائممقام خانقين ومسؤول مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني والمسؤولين الحزبيين والحكوميين في المدينة.

وخلال مؤتمر صحفي، قال جواد فيض الله قائممقام خانقين: «عرضنا أمام الوفد عددا من المشاريع التي تحتاجها خانقين، وتلمسنا منهم جدية في متابعة مشكلاتنا، وأبرزها هي الاعتراف بجامعة كرميان، وإنشاء مصفى الوند ومشكلة شح الماء والكهرباء، والمشكلات التي تواجه المواطنين في مديرية الجنسية والأحوال المدنية في خانقين ومشكلة سيارات الحمل في نقطة تفتيش باوه محمود».

من جهته قال هريم كما آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب: «زرنا اليوم مدينة خانقين، وبحثنا بالتفصيل المشكلات التي يعاني منها أهالي خانقين، حيث استمعنا الى المواطنين والدوائر والمؤسسات الحكومية في المدينة».

وأضاف هريم كمال آغا: «قررنا لقاء دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في أقرب وقت لإطلاعه على احتياجات المدينة وحل مشكلاتها، وكذلك مفاتحة محافظ ديالى لحل المشكلات التي هي ضمن صلاحياته».

وأكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن «قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل سيدخل حيز التنفيذ قريبا بعد إصدار التعليمات، ويجب الاسراع في تنفيذ القانون ولاسيما في المناطق المتنازع عليها، وضمان حقوق السكان الأصليين لتلك المناطق»، مشددا على ضرورة العمل لمنع إخلاء قرى خانقين.

من جهته قال كاروان يارويس مقرر كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي، في تصريح لـ PUKMEDIA: «اجتمعنا اليوم خلال زيارتنا الى خانقين مع القائممقام ومديري المؤسسات الحكومية في المدينة، واستمعنا الى المشكلات التي تواجههم، وتبين لنا أن مواطني خانقين يعانون من مشكلات عديدة، وخاصة من ناحية الخدمات».

وأضاف كاروان يارويس: «أحد الأهداف الرئيسة لزيارتنا الى خانقين، كان حل المشكلات والعراقيل التي تواجه مواطني المدينة يوميا في نقطة تفتيش باوه محمود، وخاصة فيما يتعلق بسيارات الحمل التي تنقل البضائع من المعابر الحدودية في اقليم كوردستان الى خانقين، وقد زرنا النقطة واجتمعنا مع مسؤوليها لبحث تلك المشكلات».

وأوضح مقرر كتلة الاتحاد الوطني النيابية قائلا: «سيعد رؤساء الكتل الكوردستانية تقريرا بشأن مشكلات خانقين، لبحثها مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والجهات المعنية، للعمل على حلها في أقرب وقت».

الرئيس مام جلال ..حقائق ومواقف تاريخية

الرئيس مام جلال ونهجه الراسخ للحل السلمي للقضية الكردية في تركيا

*محمد شيخ عثمان

في خضم التحولات الإقليمية المتسارعة التي طالت القضية الكردية في العقد الماضي، يبقى اسم الرئيس الراحل جلال مام جلال حاضرا في أذهان كثير من الفاعلين السياسيين بوصفه رجل اللحظة، وصانع التوازنات، وجسر الوصل بين أنقرة والاقليم، وبين قنديل وإسطنبول، وبين أكراد العراق وسوريا وتركيا.

بعيدا عن الحديث حول حقبة تورغوت اوزال ودور الرئيس مام جلال كوسيط اساسي لحل القضية الكردية ومسارالعملية واندثارها، الا ان غيابه عن المشهد منذ

إصابته بالمرض في ديسمبر عام ٢٠١٢، ثم رحيله في ٢٠١٧، شكل نقطة انعطاف حساسة في مسار هذه القضية، ولا سيما في تركيا، حيث تزامن الغياب مع لحظة سياسية مفصلية وهي انتخابات يونيو ٢٠١٥ ،حيث دخل حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) بقيادة صلاح الدين دميرتاش التاريخ من أوسع أبوابه في ٧ حزيران ٢٠١٥، حين حصل على أكثر من ١٣٪ من الأصوات، متجاوزا العتبة الانتخابية (١٠٪)، ودافعا نفسه كلاعب رئيسي في البرلمان التركي بـ ٨٠ مقعدًا. هذا الإنجاز حرم حزب العدالة والتنمية من الأغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها منذ عام ٢٠٠٢.

لكن هذا الانتصار لم يستثمر كما ينبغي فقد رفض الحزب الكردي الانخراط في الائتلاف الحكومي الذي اراد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان تشكيله لضمان التعديلات على الدستور وتغيير نظام الحكم الى النظام الرئاسي ، ليُعاد فتح صناديق الاقتراع بعد خمسة أشهر فقط، في نوفمبر، وقد تراجعت أصوات حزب الشعوب الديمقراطي بمقدار مليون صوت تقريبا، وخسر الحزب ٢١ مقعدًا، ما شكل انتكاسة واضحة للمشروع السياسي الكردي في تركيا وعاد حزب العدالة والتنمية ليحصد الأغلبية ويشكل الحكومة مع الحزب القومي التركي، وبالطبع لتراجع الصوت الكردي عوامل عدة منها تصاعد الخطاب الأمني بعد أحداث العنف بين الدولة والـPKK وكذلك تخوف الناخبين من الفوضى وغياب الاستقرار واخيرا ضعف الدعم الإقليمي للكرد، بعد غياب شخصيات معتدلة مؤثرة مثل الرئيس مام جلال.

كان للرئيس مام جلال دور محوري في رسم معالم التوازن الكردي-الإقليمي، خاصة في تعامله مع الملف الكردي في تركيا ومع أن اهتماماته كانت تنصب بالدرجة الأولى على العراق، فإن حضوره السياسي والدبلوماسي امتد ليشمل تأثيرا واضحا على تطور العلاقات الكردية-التركية، وهنا تحديدا، يبرز غياب الرئيس مام جلال كعامل محوري، فلو كان حاضرًا، لكان قادرا بحنكته وعلاقاته الشخصية المتينة مع الرئيس أردوغان على لعب دور الوسيط بين HDP والعدالة والتنمية، كما كان سيُشجع قيادة الحزب الكردي على تبني موقف براغماتي واقعي، والانخراط في تحالف حكومي مرحلي، كان من شأنه أن يعزز الحضور السياسي الكردي في أنقرة بدل عزله.

الرئيس مام جلال الذي طالما تميز بنهج مرن وواقعي، كان بإمكانه التوسط لتحقيق شراكة تاريخية بين الكرد والدولة التركية، وهي شراكة كانت ستشكل أرضية مهمة لحل سياسي شامل للقضية الكردية في تركيا، ولم يكن يسمح بان يتعثر مشروع الانفتاح الديمقراطي كما حدث ويتجدد

غياب مام جلال حلقة مفقودة في مصير القضية الكردية في تركيا وسوريا

القتال الى يومنا هذا .

غياب الرئيس مام جلال لم يكن مؤثرا فقط في الداخل التركي، بل طال كذلك العلاقات الإقليمية، فقد أدى رحيله إلى تراجع الاهتمام التركي بدور الاتحاد الوطني الكردستاني على الساحة الإقليمية، ولا سيما في علاقاته مع تركيا، التي بدأت تميل بثقلها إلى جناح أربيل، ممثلا بالحزب الديمقراطي الكردستاني،وبالتالي فقد أدى ذلك إلى شرخ واضح في الموقف الكردي العراقي تجاه تركيا، وإلى تآكل التوازن الذي لطالما أرساه طالباني بين المصالح الحزبية والمصلحة الكردية العامة وهو معروف بكونه مهندس تعزيز العلاقات العراقية التركية حيث اثمر زيارته الى تركيا في اذار ٢٠٠٨ عن الاتفاق على علاقات استراتيجية وقد وصف المراقبون الزيارة بانها ميلاد عهد جديد في العلاقات بين البلدين معتبرين اياها شجاعة و تحمل رسائل مهمة و صفحة جديدة في العلاقات التركية ـ العراقية من حيث الاتفاق على اقامة علاقات ستراتيجية مديدة وعلى تشكيل لجنة عليا و لجان مختلفة مع التأكيد على ضرورة تعزيز علاقات اقتصادية ، نفطية ، تجارية و ثقافية واسعة بين البلدين وكذلك احياء اللجنة العراقية الامريكية التركية لموضوع الامن فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني .

وكذلك إحدى الزوايا المهمة التي يُغفلها كثير من المحللين هي أثر غياب مام جلال على العلاقة مع الكرد في سوريا، فقد كان يتمتع بعلاقات معقولة مع مختلف الأطراف الكردية في سوريا، وكان يُنظر إليه على أنه الأب السياسي الجامع الذي يستطيع تقريب وجهات النظر بين جميع الاطراف الكردستانية في سوريا اولا و بين هذه الاطراف (روجافا) والأطـراف الإقليمية، وخاصة تركيا، لكن غيابه عن هذا المشهد أدى إلى انقطاع خط الوساطة بين أنقرة واطراف كردية سوريا اساسية مثل الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية «قسد»، في ظل اشتداد الشكوك التركية حيال دور الأخيرة، وغياب أي صوت كردي عقلاني قادر على إقناع تركيا بتخفيف منسوب التهديد الأمني في تعاملها مع الكرد السوريين دون ان ننسى ان غيابه اثر سلبا على وحدة الصف الكردي في روج افا خاصة الشرخ والتباعد بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائها مع المجلس الوطني الاكرادي (ENKS) الذي كان له اثر سلبي داخليا وضمن المعادلات الدولية والاقليمية .

لقد كان حضور مام جلال في أي لحظة أزمة بمثابة صمام أمان للقضية الكردية، ليس فقط في العراق، بل على امتداد الجغرافيا الكردستانية، وغيابه لم يؤد فقط إلى تراجع التأثير الكردي في تركيا، بل فاقم الخلافات

»

يبقى اسمه حاضرا في أذهان كثير من الفاعلين السياسيين بوصفه رجل اللحظة، وصانع التوازنات

»

الكردية-الكردية، وترك "روجافا" من دون غطاء سياسي إقليمي يوازن بين طموحاتها ومخاوف جيرانها.

في اللحظة التي خسرت فيها الحركة الكردية في تركيا مليون صوت، وانسحبت من مشهد صنع القرار، كان غياب مام جلال أشد من مجرد فراغ شخصي؛ كان غياب عقل استراتيجي، ومشروع توافقي، وموقع وسطي لم يتمكن أحد من ملئه، لكن ورغم التحديات الا ان رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني وقيادة الحزب تمسكوا بنهج الرئيس الراحل ولم يساوموا عليه ويردد دوما هذا النهج كاستراتجية دائمة للاتحاد الوطني في تعاطيه مع الملف الكردي ليس في تركيا بل في سوريا وايران ايضا وكان لهذا التمسك بهذا النهج الوطني ضريبة على الاتحاد الوطني من حيث ابعاد ممثله من انقرة ومنع استخدام المجال الجوي التركي للرحلات الى مطار السليمانية ورغم التهديد والوعيد الا ان الاتحاد الوطني رئيسا وقيادة وقاعدة لم يحد عن النهج الذي ارساه الرئيس الراحل مام جلال في التعاطي مع القضية الكردية في الاجزاء الكردستانية عموما و تركيا خاصة .

لقد شكل غياب الرئيس مام جلال محطة مفصلية في مسار القضية الكردية، ليس فقط في العراق، بل على مستوى الإقليم، وخاصة في تركياو تداعيات مرضه وابتعاده عن المشهد السياسي كانت عميقة ولو كان حاضرا خلال الانتخابات التركية التي برز فيها صلاح الدين دميرتاش، لكان من المرجّح أن يشكل حضور الحزب الكردي في الحكومة التركية تطورا نوعيا في القضية الكردية ولما وصل الوضع الى ان نرى دميرتاش واغلب القادة الكرد وعمداء المدن الكردية في الاعتقال .

مع مرور اعوام على غياب الرئيس مام جلال تصاعدت المعارك والعداء بين تركيا مع حزب العمال الكردستاني من جهة ومع حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) حيث تم حظره ليدخل الى العملية السياسية باسم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM) ،واليوم نجد انفتاحا حذرا لدى الجانبين للبت في الحل السلمي ،فرئيس الحزب القومي التركي دولت بهجلي الذي قرر في ٢٠١٥ الدخول في الحكومة مع حزب العدالة والتنمية كان شرطه الاساسي تخلي الرئيس اردوغان وحزبه عن الانفتاح الديمقراطي على القضية الكردية لكن تحديات المرحلة دفعته اليوم الى ان يبادر هو بطرق باب الحل السلمي والذي سمي بمرحلة المصافحة ويطلب من وفد ايمرالي التوجه الى زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان من اجل العمل معا في سبيل الحل السلمي وانهاء التمرد المسلح والاستخدام العسكري ليمارس الجميع نضاله تحت قبة البرلمان التركي وقد استجاب اوجلان

كان له دور محوري في رسم معالم التوازن الكردي-الإقليمي، خاصة مع الملف الكردي في تركيا

للطلب عبر رسالة تاريخية في ٢٧ شباط ٢٠٢٥ دعا فيها الحزب الى حل نفسه وانهاء الكفاح المسلح مقابل ضمانات دستورية وقانونية وديمقراطية وقد استجاب الحزب للنداء وفي الفترة من ٥ إلى ٧ أيار ٢٠٢٥ عقد الحزب مؤتمره الثاني عشر واتخذ قرارات ذات أهمية تاريخية فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني على أساس دعوة اوجلان .

لقد اصبحت الكرة الان في ملعب الدولة التركية لتستجيب للخطوات وتدخل في مسارجاد للحل السلمي الذي سيخدم تركيا والمنطقة عموما .

في الكثير من خطاباته من ٢٠٠٨-٢٠١٥ كان الرئيس اردوغان يؤكد ان سياسة انكار وجود الشعب الكردي في تركيا قد انتهت، ولن ندع أي شيء يضر باخوتنا» في اشارة الى الكرد و ان «الحكومة بدأت عهدا جديدا في تركيا منذ توليها السلطة منذ٢٠٠٢ وانها تقف على حد سواء من المواطنين كافة».

وخلال هذه الفترة وخاصة عام ٢٠١٠ فان اوجلان قد رفع عدداً من الرسائل الى الحكومة التركية خلال لقائه الاخير مع محاميه، يدعوها الى معالجة القضية الكردية ونقل عنه قوله ان «الكرد في اية بقعة من كردستان يمرون بمرحلة تاريخية، وان الاشهر الستة المقبلة مهمة جداً وهي اهم من جميع المراحل الماضية لمعالجة القضية الكردية بالطرق السلمية وينبغي على جميع المسؤولين ان يضطلعوا بالمهام الملقاة على عاتقهم» .

كل ذلك اثبات لحقيقة وجود ارادة لدى الجانبين للحل ولكنها بحاجة الى جدية اكثر و سعي افضل من لدنهما لايصال هذه السفينة الى شاطئ الامان .

هذا المسار السلمي الذي يتطلع اليه ليس الكرد والترك فحسب ، بل العالم اجمع يؤكد صوابية رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني ازاء القضية الكردية في تركيا وقد تحدث الرئيس مام جلال عن اهميته و ضروراته قبل ايام من اصابته بالوعكة الصحية وفي حوار مع الكاتب حسن جمال في صحيفة «ميلييت» التركية قائلا: ان النقطة الهامة هي فتح باب الحوار مع حزب العمال الكردستاني، وان رجلا واحدا يمكنه فتح هذا الباب، وهو اوجلان الذي يمكنه إصدار قرار التخلي عن الكفاح المسلح وإنزال المسلحين من الجبال».

وقد طرح باختصار خارطة الطريق انذاك ، لتخلي حزب العمال الكردستاني عن الكفاح المسلح وترك الجبال:

١- تحسين أوضاع أوجلان في السجن، (المرحلة الأولى تحسين الأوضاع في السجن، المرحلة الثانية الإقامة الجبرية، والمرحلة الثالثة العفو، وفيما بعد المراحل الدارجة في خارطة الطريق».

غياب مام جلال لم يكن مؤثرا فقط في الداخل التركي، بل طال كذلك العلاقات الإقليمية

٢- وقف إطلاق نار حقيقي.

٣- سحب كـوادر ومقاتلي حزب العمال الكردستاني الى خارج الحدود التركية.

٤- ايجاد تعريف جديد للمواطنة.

٥- إصدار قانون العفو العام.

واليوم نلتمس صوابية رؤية الرئيس الراحل مام جلال في التعاطي مع هذه القضية وتمسك الاتحاد الوطني بهذا النهج القويم فحتى بعد رحيله ، واصل الاتحاد الوطني الكردستاني، السير على نهجه في دعم الحل السلمي.

ففي فبراير ٢٠٢٥، استقبل رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني وفد ايمرالي الذي نقل رسائل من أوجلان، وأكد لهم أن الاتحاد الوطني "يدعم أي مبادرة تحمي حقوق شعبنا في تركيا"، وذكر أن "الرئيس مام جلال وضع الحجر الأساس لهذه الجهود منذ عام ١٩٩٣" ،وكذلك كما رحب طالباني بقرار حزب العمال الكردستاني بحل نفسه وإلقاء السلاح، معتبرًا ذلك "خطوة تاريخية" نحو السلام، ومؤكدًا أن "الاستقرار الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل سلمي وعادل للقضية الكردية.

ختاما ، من اجل تسليط الضوء على اهمية وانعكاسات الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا على استقرارها و تعزيز مكانتها،نعيد نشر نص رسالة ونداء الرئيس مام جلال عبر نفس الحوار مع الكاتب حسن جمال في صحيفة «ميلييت» التركية في نوفمبر ٢٠١٢ الى الرئيس اردوغان جاء فيها نصا :

أخي العزيز أردوغان

أوجد حلاً للقضية الكردية، ليعم السلام في ربوع الجبال، لقد ولى زمن نضال الجبال، وحان وقت العمل السياسي تحت قبة البرلمان المنتخب بأصوات الشعب.

أخي العزيز

إن حل القضية الكردية سيكون عاملاً لترسيخ الأمن والاستقرار في تركيا والمنطقة، وسيشجع المواطنين على الإقبال على صناديق الاقتراع وذلك من مصلحة الجميع.

اخوكم

مام جلال

مام جلال: حل القضية الكردية سيكون عاملاً لترسيخ الأمن والاستقرار في تركيا والمنطقة

تانيا كودسوزيان :

عن وجود القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق

موقع Responsible Statecraft الامريكي/ الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

عندما وصل الزعماء العرب إلى العراق الأسبوع الماضي لحضور القمة العربية، استقبلتهم مدينة عازمة على إثارة إعجابهم.

أثناء توجههم بالسيارة من مطار بغداد الدولي إلى

> **الوجود العسكري الأمريكي يضع العراق أمام مفترق طرق**

المدينة، مروا بالتمثال الذي يُشير إلى المكان الذي قُتل فيه اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، وأبو مهدي المهندس، قائد كتائب حزب الله العراقية، في ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، وقد عززت هذه الضربة، التي نُفذت على الأراضي العراقية دون موافقة الحكومة، المطالب بانسحاب القوات الأمريكية وقوات التحالف.

ولا تزال هذه المطالبات تتردد أصداؤها في أروقة السلطة في العراق وشوارعه.

رغم تأخر المفاوضات لسنوات، وافقت قوة مهام التحالف – عملية العزم الصلب، وهي القوة المكونة من ٣٠ دولة والتي تشكلت في عام ٢٠١٤ لإجراء عمليات عسكرية ضد داعش في العراق وسوريا ، أخيرًا على إنهاء مهمتها وحل مقرها في سبتمبر ٢٠٢٥.

والأهم من ذلك، أن هذا لا ينهي تماما كل الوجود العسكري الأجنبي في العراق، حيث يسمح أحد أحكام الاتفاقية باستمرار العمليات العسكرية في سوريا من موقع غير محدد حتى سبتمبر ٢٠٢٦، بالإضافة إلى حكم آخر يدعو إلى « شراكات أمنية ثنائية بطريقة تدعم القوات العراقية وتحافظ على الضغط على داعش».

حول هذين البندين – استمرار العمليات ضد داعش في سوريا من موقع غير محدد (على الأرجح شمال العراق/كردستان) والشراكات الأمنية الثنائية داخل البلاد – هناك خلافات جوهرية داخل العراق.

تواصل بعض الفصائل السياسية والدينية الشيعية الضغط من أجل انسحاب كامل وفوري، وكذلك القوات شبه العسكرية المدعومة من إيران. بينما يرى آخرون أن الدعم العسكري الدولي بالغ الأهمية، لا سيما في ظل التهديد المستمر الذي يشكله داعش وعدم الاستقرار الإقليمي، كالتطورات في سوريا.

ويقدم أحد كبار المسؤولين السابقين تقييما صريحا للمشهد الحالي.

يقول: «بعض المعسكرات [الشيعية] تريد بقاء قوات التحالف في المستقبل المنظور أما الميليشيات الموالية لإيران في الجماعة الحاكمة، فتردد كل ما تقوله إيران وهم الآن متوارون عن الأنظار في انتظار الموقف الإيراني بعد المحادثات مع الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يخشون بشدة احتمال اغتيال قياداتهم على يد إسرائيل.

رئيس الوزراء يتحدث بصيغتين مختلفتين. السنة والأكراد يريدون بقاءهم، ليس بسبب عودة داعش، بل كقوة موازنة للوجود الإيراني».ولكن بالنسبة للآخرين، فإن وجود القوات الأجنبية في حد ذاته لا يعتبر قوة استقرار، بل مصدراً لانعدام الأمن والتدخل الأجنبي.

يقول ضياء الأسدي، وزير الدولة السابق والبرلماني السابق، وزعيم كتلة الأحرار (التيار الصدري): «لم يكن وجود أي قوات عسكرية أجنبية يومًا مصدر استقرار. وحتى لو كانت هناك تحديات وجودية لا تزال تهدد استقرار العراق، فإن مواجهتها تتطلب وحدة وطنية وتعاونًا وتضامنًا إقليميًا ودوليًا، وعدم انتهاك القوانين الدولية وسيادة الـدول». ويضيف: «لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، تُصرّ معظم القوى الشيعية على ضرورة انسحاب القوات الأمريكية في أسرع وقت ممكن».

يسود شعورٌ متباينٌ بين السنة في العراق، يتراوح غالبًا بين اللامبالاة والبراغماتية الحذرة.

ويعرب العديد من العراقيين، من مختلف الانتماءات الطائفية والسياسية، عن رغبتهم في اتفاقٍ أكثر استراتيجية وتفاوضا، بدلا من الخروج المتسرع. وتُظهر هذه الآراء المعقدة، والمتناقضة في كثير من الأحيان، كيف يُلقي مستقبلٌ غامضٌ بثقله على أمةٍ لا تزال تكافح من أجل التوصل إلى توافق.

ويظل الأسدي متشككا بشأن أي مفاوضات مطولة طالما بقيت القوات الأجنبية على الأراضي العراقية.

يقول: «ما لم تنسحب جميع القوات الأجنبية من العراق بشكل كامل وغير مشروط، فإن أي مفاوضات ستتأثر بوجودها. جميع الذرائع والحجج المستخدمة لتبرير وجودها تفتقر إلى أساس متين. ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق فقط «المصلحة الوطنية العراقية» من منظور عراقي خالص وصادق، لا منظورًا حزبيًا أو طائفيًا أو عرقيًا».

في الأساس، تتلخص الحجج المحيطة بإنهاء وجود القوات الأجنبية في قضيتين: هل ستغادر القوات، وهل ينبغي للقوات أن تغادر؟

كما هو الحال غالبًا، تكون الإجابات مشروطة وغامضة. من المؤكد أن قوات جميع الدول ستغادر إذا أصدرت الحكومة العراقية تعليمات بذلك.

انتشرت هذه القوات في العراق عام ٢٠١٤ بينما كان الجيش العراقي يعاني من غزو داعش، وقد سهّلت هذه العودة وثيقة واهية للغاية – رسالة دعوة من وزير الخارجية هوشيار زيباري يدعو فيها الدول الأجنبية إلى دعم العراق في حربه ضد داعش. لم تتضمن رسالة الدعوة التزامات معاهدة، ولم تُفضّل اتفاقية رسمية لوضع القوات كما تم التفاوض عليها عام ٢٠٠٩ وانتهت صلاحيتها عام ٢٠١١. بل كانت إجـراءً طارئًا حاسمًا لعكس مسار الوضع العسكري المتدهور بسرعة.

بعد أحد عشر عامًا، لا يجادل الكثيرون في أن داعش

> **اعتماد البلاد على القوات الامريكية أعاق نمو قوتها العسكرية.**

يُشكل تهديدًا وجوديًا للعراق أُعلن هزيمته عام ٢٠١٧، وتُدار «العناصر المارقة» و«الخلايا النائمة» المتبقية في العراق بشكل أساسي من قِبل قوات الأمن العراقية التي أعاد التحالف تسليحها وبناءها.

يُشير المنتقدون إلى أن هدف التحالف كان تقديم المشورة والمساعدة وتمكين القوات الشريكة حتى تتمكن قوات الأمن العراقية من هزيمة داعش في العراق بشكل مستقل، وتوفير تعاون أمني طويل الأمد، لكن هذا تم إنجازه منذ سنوات. بالنسبة للكثيرين، لم يعد التحالف ضروريًا، وقد حان الوقت لسحب دعوة التواجد وإنهاء وجود القوات الأجنبية.

هل ينبغي لجميع القوات الأجنبية الانسحاب؟

لا يزال هناك جدل حول التعاون الأمني طويل الأمد. وهذا يعني دعما أجنبيا، وربما دعما ميدانيا. ينص اتفاق الانسحاب على تشكيل لجنة عسكرية عليا لمناقشة هذه القضايا بشكل دوري، ويوفر بابًا خلفيًا للاحتفاظ بالقوات أو نشرها مستقبلا.

يرى الأسدي أن هذا ليس ضروريًا. ويرى أن جيشًا وطنيًا قويًا قادر على الدفاع عن البلاد دون الاعتماد على الدعم الخارجي إذا وفرت الحكومة التمويل اللازم للتدريب والمعدات الحديثة والدعم الاستخباراتي والتحديثات التكنولوجية.

يقول الأسدي: «إن بناء قدرات الجيش العراقي وبنيته التحتية أفضل وأسهل بكثير من الاعتماد على

> ولا تزال هذه المطالبات تتردد أصداؤها في أروقة السلطة في العراق وشوارعه.

القوات الأجنبية». ويرى أن اتباع نهج «افعل ذلك بنفسك»، إلى جانب الدروس المريرة المستفادة من خمس سنوات من الحرب الوحشية ضد داعش، هو القرار الصحيح.

ويختلف المسؤول الكبير السابق مع هذا الرأي، مشيرا إلى أن «الموقف المسؤول في العراق يتمثل في الحفاظ على وجود قوات التحالف ولكن على الجانب الفني والاستخباراتي من خلال العمل مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية بدلا من القوات القتالية في قواعد آمنة».

أعتقد أن قوات الأمن العراقية قادرة على مواجهة تمرد متوسط المستوى على جبهتين، لكنها لا تستطيع مواجهة جيش إرهابي غازٍ كما حدث عام ٢٠١٤. في ذروته، كان لدى داعش حوالي ١٠٠ ألف مقاتل على الجبهة العراقية السورية، وأضاف: «قوات الأمن العراقية لا تستطيع مواجهة ذلك».

كلا الموقفين صحيح من نواحٍ عديدة. فقد تضاءل تهديد داعش، وقلّت التهديدات الوجودية التي تتطلب قوات أمنية ضخمة مُسلّحة ومدربة وفق أعلى المعايير العالمية. وحتى في وضعها الحالي، يُصنّف مؤشر القوة العالمي (Global Firepower) العراق سادس أقوى جيش في الشرق الأوسط ، متفوقًا على الإمارات العربية المتحدة والأردن وقطر وغيرها من القوى الدفاعية الحديثة في المنطقة.

مع ذلك، تعاني قوات الأمن العراقية الحالية من ثغرات كبيرة في قدراتها نتيجةً لاعتمادها طويل الأمد على الدعم الخارجي (ولا سيما أنظمة الدفاع الجوي الفعالة، وطائرات النقل والمقاتلات الكافية، وغياب شبه كامل للمروحيات). إضافةً إلى ذلك، تعتمد قوات الأمن العراقية على المعلومات الاستخباراتية التي يُزودها بها حلفاؤها في الغالب. وكما يُشير كلٌّ من الأسدي والمسؤول السابق، لا يزال الجيش العراقي بحاجة إلى النضج، مع اختلافهما حول ما إذا كان ينبغي القيام بذلك داخليًا أم خارجيًا.

وفي أعقاب القمة العربية، فإن تطوير قوات الأمن العراقية واستمرار وجود القوات الأجنبية سوف يعود إلى مركز النقاش الوطني حول السيادة والأمن والدور المتطور للعراق في منطقة تعاني من تحالفات متغيرة وصراعات لم يتم حلها.

عدم الاستقرار هو الوضع السائد، مع أزمة غزة التي تجذب ميليشيات عراقية غير خاضعة لسيطرة سيادية، وانتهاكات إسرائيلية وأمريكية للمجال الجوي، وضربات جوية ضد أهداف إرهابية، وتداعيات وشيكة في حال انهيار المحادثات النووية الأمريكية الإيرانية.

لهذه الأسباب، يحتاج العراق إلى مؤسسة أمنية كفؤة لتوفير الحماية الخارجية والداخلية. لكن يبقى السؤال: من سيحمي مستقبل العراق – التحالف أم نفسه؟

*تانيا كودسوزيان: صحفية كندية غطت شؤون أفغانستان والشرق الأوسط لأكثر من عقدين. شغلت مناصب تحريرية عليا في وسائل إعلام دولية كبرى، بما في ذلك محررة قسم الرأي في قناة الجزيرة الإنجليزية.

*موقع Responsible Statecraft، تابع لـ«معهد كوينسي للسياسة المسؤولة» وهو معهد بحثي أمريكي

اتفاقية نفطية مع كردستان توسع دائرة الخلاف بين العراق وإدارة ترامب

بغداد- قالت وزارة النفط العراقية إن تعامل الشركات الامريكية مع إقليم كردستان، بمعزل عن الحكومة الاتحادية، مخالف للدستور، في موقف معلن يظهر أن العلاقة بين إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والحكومة العراقية برئاسة محمد شياع السوداني ليست على ما يرام، وأن موضوع النفط قد يكون غطاء لخلافات أوسع، وهذا ما يفسر عودة الدعم الامريكي المعلن لإقليم كردستان.

وعلى عكس المرونة التي كان السوداني يجدها في التعامل مع إدارة الرئيس السابق جو بايدن بشأن العلاقة مع الميليشيات وإيران، فإن إدارة ترامب تريد نتائج عملية سريعة لتعهدات رئيس الوزراء العراقي بتقييد أنشطة الميليشيات وكف النفوذ الإيراني، وهو ما يعجز السوداني عن تنفيذه في الوقت الحاضر.

وفشلت خطة رئيس الـوزراء العراقي في حل الحشد الشعبي وإدماج عناصره داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، بسبب نفوذ الأحزاب الموالية لإيران داخل العملية السياسية وتأثيرها على البرلمان والحكومة والإعلام، ما يجعل مواجهتها بشكل مفتوح مغامرة خاسرة.

ولجوء الشركات الامريكية لتوقيع اتفاقية استغلال آبار نفطية في إقليم كردستان مع ممثلي الإقليم وليس مع الحكومة العراقية هو رسالة سلبية من واشنطن للسوداني خاصة وهي تعرف حساسية

> بغداد لديها تحفظات على اتفاقيات الطاقة التي أبرمها الإقليم

استغلال النفط في الإقليم والمعركة القانونية حوله وعملية تعطيل التصدير التي تقوم بها الحكومة الاتحادية بهدف إجبار الإقليم على أن يتحرك تحت مظلتها، وأن يكون النفط تحت سيطرتها مقابل حصول الإقليم على موازنة واضحة.

ويزداد الإحراج بالنسبة إلى الحكومة العراقية مع استمرار واشنطن في دعم إقليم كردستان خاصة في الجانب الأمني والعسكري، والحفاوة بزيارة رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني إلى الولايات المتحدة، والتي تم خلالها توقيع الاتفاقية النفطية.

وتخير واشنطن السوداني بين التحرك بجدية لإنهاء نفوذ إيـران وحسم مشكلة ميليشيات الحشد مقابل فتح قنوات التواصل معه مجددا، أو أنها ستمضي في دعم إقليم كردستان سياسيا واقتصاديا والتعامل معه كجهة شرعية بما في ذلك سن الاتفاقيات.

ويظل هامش المناورة أمام السوداني محدودا لمواجهة هذا الوضع، فهو لا يستطيع الاحتجاج على الموقف الامريكي المنحاز للأكراد، والذي يقفز على الحكومة وصلاحياتها، كما أن السكوت سيجعله تحت ضغط الأحزاب الموالية لإيران، والتي تريد أن تضع بغداد في مواجهة مع الامريكيين لتخفيف الضغوط عن طهران بعد سلسلة خسائرها الإقليمية.

وقد لا يجد السوداني من ردة فعل إلا الضغط على الإقليم والاستمرار في توظيف ورقة الميزانية والرواتب لمنعه من التحرك منفردا بشأن عقد اتفاقيات استخراج النفط وتصديره.

وقبل أيام وصف وزير الخارجية ماركو روبيو الحكم الذاتي الذي يتمتع به الأكراد في إقليم كردستان بحجر الأساس في المقاربة الامريكية تجاه العراق.

وقـال روبيو في شهادة أدلـى بها أمـام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي إن المسؤولين العراقيين أعربوا عن رغبتهم في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، مؤكّدا أن واشنطن أوضحت أن "جوهر هذه العلاقة يقوم على احترام الشركات الامريكية العاملة في العراق، إلى جانب احترام الحكم الذاتي للأكراد."

ويشير التجاء واشنطن إلى عقد اتفاقية مباشرة مع حكومة الإقليم إلى أنها منزعجة كذلك من استمرار العراق في الرهان على الصين ومنحها صفقات كبرى في مجال النفط على حساب مصالح الشركات الامريكية في وقت يعتقد فيه السوداني أنه بالرهان على الصين سيتمكن من الضغط على واشنطن، إلا أن ذلك سيؤدي على ما يبدو إلى نتائج عكسية.

بارزاني: اتفاقياتنا مع واشنطن في صالح الجميع

وذكر موقع "أويل برايس" الامريكي المختص في قضايا الطاقة أن العراق يعوّل على شركات النفط الصينية ضمن خطة طموحة لزيادة إنتاجه من النفط مستقبلاً بمعدل ٧ ملايين برميل يومياً، مؤكدا أن ذلك يأتي نتيجة لاتفاقية تم توقيعها في عام ٢٠١٩ وأطلق عليها اسم "النفط مقابل إعادة الإعمار والاستثمار".

وقـال وزيـر النفط العراقي حيان عبدالغني للصحافيين الأربعاء إن الحكومة الاتحادية لديها تحفظات على اتفاقيات الطاقة التي أبرمها إقليم كردستان، وذلك بعد أن أشرف رئيس وزراء الإقليم على توقيع اتفاقين بقيمة ١١٠ مليارات دولار مع شركات امريكية.

وأضاف أن الاتفاقيات والعقود المماثلة يتعين أن توقع عليها الحكومة الاتحادية. ومضى قائلا "لدينا ملاحظات على هذه الاتفاقية التي وقعها الإقليم. المفترض مثل هذه الاتفاقيات والعقود يجب أن توقع من الحكومة الاتحادية."

وتشمل هذه الاتفاقيات تطوير حقلي غاز ميران وتوبخانة – كردمير في مدينة السليمانية بشمال العراق، ووصفت وزارة النفط العراقية الثلاثاء هذه الصفقات بأنها "باطلة".

وأشار مسرور بارزاني، إلى أن العقود التي أبرمها في واشنطن تصب في مصلحة المواطنين في إقليم كردستان والعراق، وقال إن "كل بيان يُعارض اتفاقياتنا المبرمة في واشنطن يُعد موقفاً سياسياً لا أكثر."

وقالت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في بيان ردا على ذلك إن هذه الصفقات تستند إلى عقود وُقعت "قبل سنوات عديدة" وأقرت المحاكم العراقية بقانونيتها. وتمثل السيطرة على النفط والغاز مصدرا للتوتر بين بغداد وأربيل منذ فترة طويلة.

ويدور نزاع كبير حول خط أنابيب يمر عبر تركيا والذي توقف عن العمل منذ مارس ٢٠٢٣ بعد أن قضت غرفة التجارة الدولية – ومقرها باريس – بأن تركيا انتهكت أحكام معاهدة عام ١٩٧٣ بتسهيلها الصادرات الكردية دون موافقة بغداد.

وتعثرت مفاوضات استئناف صادرات نفط إقليم كردستان عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا بسبب شروط الدفع وتفاصيل العقود. وكان خط الأنابيب ينقل في السابق نحو ٠٫٥ في المئة من إمدادات النفط العالمية.

*صحيفة «العرب» اللندنية

د. طلال ناظم الزهيري:

التعليم بين الورقة والذاكرة الرقمية: جيلان لا يلتقيان!

في خطوة أثارت الكثير من الجدل، أعلنت السويد عن توجهها للعودة إلى استخدام الورقة والقلم في التعليم، معتبرة أن الأدوات التقليدية أكثر فاعلية في ترسيخ المهارات الأساسية لدى الطلبة. وبينما يرى البعض في هذا القرار محاولة لاستعادة «الزمن الجميل» للتعليم، فإن الواقع المعاصر بكل تحولاته الرقمية يطرح تساؤلاً مشروعاً: هل يمكن فعلاً العودة إلى الوراء في عالم تحكمه التكنولوجيا وتتشعب خيوطها في تفاصيل حياتنا اليومية؟

إن الدعوة للعودة إلى الورقة والقلم، رغم نواياها التربوية، تذكرنا بكلمات أم كلثوم حين غنت: «عايزنا نرجع زي زمان، قل للزمان ارجع يا زمان». فالزمن، بكل ما فيه من تحولات، لا يعود إلى الوراء، كما أن النظم التعليمية لا تنفصل عن سياقها الزمني والتقني. فكيف يمكن للتعليم أن يعزل نفسه عن هذا المحيط الرقمي المتسارع الذي أصبح فيه الطفل يتعامل مع الشاشة قبل أن يتقن الإمساك بالقلم؟

لكن ما يجب أن يُفهم بوضوح هو أن الخلل الحقيقي في المنظومة التعليمية – من منظور الكثير من التربويين والباحثين – لا يكمن في استخدام التكنولوجيا، بل في الطريقة التي تم بها دمج هذه الأدوات داخل نظام تعليمي ما زال يعتمد على فلسفة تقليدية في التفكير والتقييم والقيادة. لقد استبدلنا القلم باللوح الذكي، والكتاب بالمحتوى الرقمي، والمعلومة بالبحث السريع، دون أن نغير جذرياً في جوهر العملية التعليمية أو أهدافها أو حتى طرائق التدريس نفسها. إن ما حدث هو أننا أدخلنا أدوات حديثة على نظام قديم، دون إعادة تصميم حقيقية أو مراجعة شاملة لمبادئ التعليم ذاته. فكانت النتيجة أشبه بمحاولة تشغيل محرك يعمل بالغاز باستخدام وقود البنزين، ثم نلوم المحرك حين يتوقف! وهذا بالضبط ما نفعله عندما نحمل التكنولوجيا مسؤولية تراجع التحصيل أو ضعف المهارات، متناسين أنها مجرد وسيلة، لا يمكن أن تُحدث فرقاً إذا بقي الإطار العام للعملية التعليمية كما هو، متمسكاً بالتحفيظ

والتلقين والمعايير الكمية البحتة لقياس النجاح. فالتكنولوجيا في ذاتها ليست المعضلة، بل الطريقة التي نوظفها بها، والسياق الذي نُسقِطها فيه، والهدف الذي نسعى من خلالها لتحقيقه. لذلك، فإن العودة إلى الورقة والقلم لن تحل الأزمة، ما لم نراجع الأسس التي بُني عليها نظامنا التعليمي، ونعيد النظر في علاقته بالواقع، باحتياجات المتعلم، وبالوظائف التي نُعدّه لها في عالم لا يتوقف عن التغير. ولعلنا ندرك تماماً أن هناك فجوة حقيقية بين جيل المعلمين وجيل المتعلمين، فجوة لا تتعلق فقط بالوسائل والأدوات، بل بالتفكير والثقافة والإيقاع العام للحياة.

فالمعلمون الذين نشأوا وتعلموا في بيئة تعتمد على الورقة والقلم والسبورة التقليدية، غالباً ما يشعرون بالحنين لتلك المرحلة، ويعتقدون أن تفوقهم العلمي والمعرفي يعود إلى بساطة تلك الأدوات ومحدوديتها، متناسين أن الأجيال السابقة لم تكن غارقة في كل هذا الكم الهائل من المشتتات التي تعصف اليوم بعقل المتعلم. لقد كانت الحياة أبطأ، وأكثر استقراراً، وكان الانشغال الفكري أقل بكثير، مما أتاح توجيه قدر كبير من الطاقة العقلية نحو التعلم والتركيز. أما اليوم، فالعقول الصغيرة تُهاجَم من كل اتجاه؛ إعلام رقمي، منصات تواصل، ألعاب إلكترونية، ضغوط اجتماعية، وتدفق معلوماتي لا ينقطع. وفي ظل هذا التشويش المستمر، فإن تقليص الحيز العقلي المخصص للتعلم لم يعد خياراً شخصياً، بل أصبح نتيجة حتمية لواقع معقد. من هنا، فإن الدعوة للعودة إلى الورقة والقلم، والطبشور والسبورة، لا تُعد حلاً حقيقياً، بل قد تشكّل خطراً على توازن المنظومة التعليمية، وتزيد من فجوة التفاهم والتفاعل بين المعلم والطالب. إن هذه العودة ليست فقط تجاهلاً لواقع الجيل الجديد، بل إصرار على تكرار وصفات قديمة في واقع لم يعد يشبه الماضي في شيء. بلغة أخرى، نحن لا نعيش أزمة أدوات، بل أزمة فهم لجيل مختلف

> **التقدم لا يكون بالعودة إلى الوراء، بل بإعادة التوازن بين الأصالة والمعاصرة**

تماماً في طرق تفكيره وتلقيه للمعلومة وتحفيزه نحو التعلم. وأي إصلاح تعليمي لا يبدأ من فهم هذا الجيل وتكييف الوسائل التعليمية لتتناسب مع واقعه، سيكون مجرد محاولة عبثية للعودة إلى الوراء، في زمن لا يتوقف عن المضي إلى الأمام. إن الإصلاح الحقيقي في التعليم لا يكمن في التمسك بأدوات الماضي أو التمادي في توظيف أدوات الحاضر، بل في القدرة على قراءة الواقع بوعي، وفهم طبيعة التحولات العميقة التي طرأت على المتعلم، وتقديم فلسفة تعليمية مرنة تتجاوز الأداة نحو الجوهر. فلسفة تُعيد التفكير في أهداف التعليم، وطرائقه، ومخرجاته، وتضع المتعلم في مركز العملية، لا كمتلقٍ سلبي، بل كفاعلٍ رقمي يتعلم من خلال التجربة، والتفاعل، والإبداع.

الورقة والقلم ليستا عدوين للتعلم، كما أن الشاشة والذكاء الاصطناعي ليسا منقذين بحد ذاتهما. المسألة أكبر من مجرد أدوات، إنها تتعلق بكيفية توظيفها ضمن بيئة تعليمية تستوعب التنوع، وتحتضن الفروق الفردية، وتمنح الأجيال الجديدة مساحة لفهم العالم بلغتهم هم، لا بلغة آبائهم وأجدادهم. وفي النهاية، فإن دعوة «الزمن للرجوع» قد تبدو شاعرية، لكنها غير قابلة للتحقق. فالتعليم الذي نحتاجه اليوم هو تعليم يتقدم مع الزمن، لا يحنّ إليه. تعليم يعترف بأن لكل جيل أدواته، ولكل زمن لغته، وأن التقدم لا يكون بالعودة إلى الوراء، بل بإعادة التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وبين الحكمة التقنية والبصيرة التربوية.

السلام يعني تركيا ديمقراطية.. فرص مهمة ومخاطر جدية

البيان الختامي لاجتماع جمعية حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

موقع (DEM Parti) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

اجتمع المجلس العام لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب يوم الخميس ٢٠٢٥/٥/٢٢ في انقرة ، وجاء نتائج البيان الختامي للاجتماع كما ياتي:

انعقدت الجمعية الحزبية لحزب المساواة والديمقراطية الشعبية (DEM) في ٢٢ مايو/أيار، وقامت بتقييم تطورات الشهرين الماضيين، وخاصة

> **حزبنا هو القوة الرائدة في النضال من أجل السلام**

عملية السلام والمجتمع الديمقراطي.

خصصت جمعية حزبنا هذا الاجتماع لعضو وفدنا في إمرالي ونائب رئيس الجمعية سري ثريا أوندر، الذي فقدناه في شهر مايو، ورئيسنا المشارك في مقاطعة باتمان مصطفى مسعود تيكييك وعضو مجلس الوزراء السابق فاروق صاغلام.

ونتيجة للاجتماع، تقرر مشاركة التقييمات التالية مع الجماهير:

*يمر العالم والشرق الأوسط وتركيا بمرحلة تاريخية تتعمق فيها الأزمات المتعددة التي خلقتها الحداثة الرأسمالية.

وفي هذه العملية التي يتم فيها إعادة تصميم الشرق الأوسط، تتزايد الحروب والصراعات الإقليمية؛ لقد أصبح الناس محاصرين في دوامة من الحرب والعنف والاستغلال. ومع تصاعد الحرب مع الحرب الأوكرانية الروسية التي بدأت في السابع من أكتوبر/تشرين الأول وامتدت من غزة إلى لبنان وسوريا إلى المنطقة بأكملها، تعمل كافة الدول الإقليمية على تشكيل تحالفات حربية جديدة وسياسات احتلال جديدة.

*إن هذه العملية التي تبقي الناس في قبضة الحرب والعنف والاستغلال، توفر أيضًا فرصًا تاريخية لبناء نظام ديمقراطي ومجتمعي واشتراكي ونظام تحرير المرأة من خلال مقاومة الشعب. وفي هذا السياق، فإن «الدعوة للسلام والمجتمع الديمقراطي» التي أطلقها السيد عبد الله أوجلان بتاريخ ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٥ فتحت الأبواب أمام عصر جديد؛ انتقلت هذه العملية إلى مرحلة جديدة مع القرار الذي اتخذه حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الثاني عشر بإنهاء عمله.

*إن الحوار المستمر بين الدولة والسيد أوجلان والحركة الكردية يوفر فرصة ليس فقط لحل المشكلة الكردية، بل أيضاً لبناء مجتمع ديمقراطي في تركيا. إن حزبنا، بمبادرة من وفدنا في إمرالي وبكامل بنيته التنظيمية، يتحمل مسؤولية إضفاء الطابع الاجتماعي على هذه العملية وتحويلها إلى سلام دائم.

*إن عمليات السلام والحلول الديمقراطية تجلب معها مخاطر جدية فضلاً عن الفرص التاريخية. ولهذا السبب فإن حزبنا عازم على تنمية النضال حتى تتطور العملية وتنتهي لصالح الشعب التركي.

مهامنا:

في اجتماع الجمعية الحزبية، تم التأكيد على ضرورة رفع الخط الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي والعملي لحزب الديمقراطية الاجتماعية، وإقامة وحدة النضال

نجاح العملية مرهون بنضال منظم ومشترك

وفقا لروح الفترة والتغيير؛ وتم التأكيد على أن لدينا فرصا أكثر من أي وقت مضى لتشكيل طبيعة العملية في الاتجاه الذي نريده والخروج من هذه العملية بمكاسب كبيرة لصالح شعبنا.وفقاً لذلك:

١. يتحمل حزبنا مسؤولية كونه الموضوع المؤسس لعملية التحول الديمقراطي في تركيا إلى جانب نضالها من أجل الحرية والمساواة. إن عملية إنهاء الصراعات والعنف وتحويلها إلى سلام دائم ممكنة من خلال حل ديمقراطي للقضية الكردية على أساس المساواة في الحقوق.

إن حزبنا الذي يشكل قوة إرادة في حل القضية الكردية والتحول الديمقراطي للبنية الاجتماعية والدولة، يعتبر من واجبه الأساسي تقييم الفرص المتاحة لصالح الشعوب والمضطهدين. والمكونات الأكثر ديناميكية في هذه العملية هي الشباب والنساء والعمال.

٢. إن سياسات الحرب التي استمرت لمدة نصف قرن من الزمان أبقت الشعب في دوامة من العجز والفقر. إن الدعوة التي وجهها السيد أوجلان أتاحت إمكانية إيجاد أرضية جديدة للحوار من أجل السلام والحل الديمقراطي. وقد أدت هذه العملية أيضًا إلى توسيع إمكانيات النضال الديمقراطي.

٣. في هذه المرحلة التاريخية، حيث برزت بقوة إمكانيات الحل الديمقراطي للقضية الكردية، وتبني مطلب السلام، وبناء مجتمع ديمقراطي، فمن الواضح أن مسؤوليات خطيرة تقع على عاتق المجتمع بأكمله، وخاصة النضالات السياسية والاجتماعية.

٤. وعلى الرغم من أن عملية السلام توفر فرصاً مهمة، فإنها تنطوي أيضاً على مخاطر جدية. وسوف يتم تحديد اتجاه هذه العملية من خلال النضال والمفاوضات. ومن ثم فإن من واجب حزبنا الأساسي أن يوسع نطاق النضال الأيديولوجي والتنظيمي وأن يضمن أن تتحول هذه العملية إلى مكسب لشعب تركيا.

٥. إن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار يرتكز على مصالح ٨٥ مليون إنسان ورؤية مشتركة للمستقبل يجد فيها الجميع أنفسهم. يتطلب هذا الطريق جهدًا كبيرًا وتفانيًا ونضالاً. مع إدراكنا أننا نمر بفترة صعبة، فإن التركيز على المبادئ التحويلية والتحررية يجب أن يكون المسؤولية الأساسية لجميع القوى العمالية والديمقراطية، وخاصة حزبنا.

٦. إن نجاح هذه العملية ممكن بالنضال النشط والمنظم للشعب. وفي عملية الحوار يجب أن يكون شعبنا هو صاحب المكاسب وضامنها في الوقت نفسه.

٧. تقع على عاتق القوى الاشتراكية الثورية مسؤولية كبيرة في نشر مطلب السلام وبناء المجتمع

> نداء السلام الذي أطلقه أوجلان فتحت الأبواب أمام عصر جديد

الديمقراطي. وفي هذه العملية، من الضروري تعزيز النضال المشترك على جبهة الديمقراطية.

٨. إن الـوحـدة التي لا تنفصم بين السلام والديمقراطية وبناء السلام هما المفتاح الأساسي للتطورات التي سيكون لها آثار إيجابية على كل ركن من أركان البلاد، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومـن أجـل الكشف عن الإمكانات الحقيقية للشعب التركي على أساس السلام والتحول الديمقراطي، هناك حاجة إلى توافق اجتماعي يرتكز على مبادئ المواطنة المتساوية في سياق المشاركة الديمقراطية والحقوق الاجتماعية. ويجب أيضًا ضمان مبادئ الحياة المشتركة التعددية والليبرالية والقائمة على العدالة في المجتمع التركي.

٩. بالنسبة لنا، السلام يعني تركيا ديمقراطية حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق اجتماعية متساوية، ويمكنهم العيش بحرية، ويتم قبول الاختلافات باعتبارها ثراء. إن تركيا الديمقراطية تعني إعطاء نفس قوي لشعوب الشرق الأوسط التي نتقاسم معها مصيرًا وتاريخًا مشتركين.

١٠. حزبنا هو أحد القوى الرائدة في النضال من أجل السلام. إن قراءة العملية على الأساس الصحيح واستغلال الفرص التي تظهر بشكل مناسب وفي الوقت المناسب سيحدد مسار العملية وطبيعتها ونتائجها. ومن واجب حزبنا في المقام الأول أن يفي بهذه المسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهياكل الديمقراطية واليسارية والاشتراكية تتحمل هذه المسؤولية أيضًا. إن الفشل في الوفاء بهذه المسؤولية اليوم يعني ترك العملية لرحمة الدولة والسماح لها بتشكيلها كما تشاء.

١١. إن حزبنا الذي يقع في قلب العصر الجديد من حيث التحول الديمقراطي في تركيا وتقدم عملية السلام، سيعمل بجدية لجعل الحركة التنظيمية دائمة، مؤثرة على كل من الحكومة والمعارضة وتتجاوز العتبة التاريخية. وعلى هذا الأساس فقد حان الوقت للتركيز على بناء السلام والمجتمع الديمقراطي الذي هو الطموح الكبير لشعبنا، وتكثيف النضال التنظيمي والأيديولوجي.

لقد حان الوقت للعمل بالأمل والحماس على مـدار الساعة طـوال أيـام الأسبوع من أجل شعبنا والمضطهدين.

وسيعمل حزبنا على تحمل مسؤولية القيام بهذا الدور التاريخي.

المجلس العام لحزب DEM

٢٢ مايو ٢٠٢٥

انقرة

تولاي حاتم أوغولاري:
لدينا مسؤولية كبيرة تجاه شعبنا

موقع (DEM Parti) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عقد مجلس الحكومات المحلية الديمقراطية اجتماعه النصفي وقد عُقد اجتماع سيدات الحكومات المحلية الديمقراطية في اليوم الأول من الاجتماع الذي استمر يومين. وألقت الرئيسة المشاركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تـولاي حاتم أوغـلاري، كلمة الافتتاح، قائلةً:

أهلاً بكِن أيتها السيدات العزيزات، أحييكن جميعًا بكل حب واحترام.

نفتتح اليوم اجتماع منتصف المدة لمجلس الحكومات المحلية الديمقراطية معًا. سيستمر اجتماعنا، الذي سيُعقد مع النساء لمدة يومين، كاجتماع مختلط لمدة يومين.

هدفنا الأسمى في هذا الاجتماع هو تحديد ممارساتنا البلدية خلال عام كامل، وما أنجزناه وما لم ننجزه، وضمان أن يكون ما أنجزناه قدوة للبلديات الأخرى، وتحديد أوجه القصور لدينا ومعالجتها، أي تحقيق النجاح. لدينا واجب ومسؤولية عظيمة تجاه جميع أفراد المجتمع، وخاصة النساء، اللواتي أظهرن تأييدهن وضمنّ انتخابكن، وفضّلن حزب الديمقراطية، رغم سياسات الوصاية، وناخبي الوصاية، ونظام الانتخابات والبيئة غير الديمقراطية.

بهذا الوعي، نمرّ بمرحلة نحتاج فيها إلى تعزيز فهمنا للحكم المحلي أكثر فأكثر. نعم، نحن اليوم معًا تحت شعار «المرأة حياة، الحياة حكم ذاتـي». من واجبنا

المشترك بالتأكيد ضمان إدارة المرأة للحياة، وتنظيم ثقافة حياة مع جميع الاختلافات في المجتمع، وخاصة حياتها الخاصة، وترسيخ مفهوم الحرية في جميع خلايا المجتمع. في الوقت نفسه، لسنا وحدنا في هذا العالم، وفي هذه المدينة تعيش الكائنات الحية الأخرى أيضًا.

من واجبنا أيضًا حماية حقوق الطبيعة والحيوانات. بفهمنا للبلدية التي تدعم حرية المرأة، وبفهمنا الذي يُقدّر جميع الكائنات الحية، وبفهمنا أن «هذا العالم، هذه المدينة ليست ملكي وحدي، بل ملكنا جميعًا»، نواصل تطبيق ممارسات الحكم المحلي.

رغم كل الصعوبات، أودّ أن أشكر مجددًا، بحضوركم، رئيسات بلدياتنا المشاركات، وعضوات المجالس البلدية، ومجلس الإدارة المحلية، والعديد من النساء المجتهدات اللواتي عملن بجدّ خلال هذه الفترة التي استمرت عامًا واحدًا.لأنكن استطعن إظهار فهم مثالي للبلديات، وفي مقدمتها رئاسة البلدية المشتركة والتمثيل المتساوي، ليس فقط لتركيا، بل أيضًا للشرق الأوسط والعالم أجمع. هذا جهدٌ عظيم، ونضالٌ عظيم.

مكاسب ثورية في مجالس الإدارة المحلية عام ١٩٧٩

بعد ثماني سنوات من سيطرة الأمناء، فزنا بـ ٧٨ بلدية. الفائز ليس حزب الديمقراطية الديمقراطية فحسب؛ بل المرأة، ورئاسة البلدية المشتركة ونظام التمثيل المتساوي، والنساء اللواتي ناضلن لعقود. عندما ننظر إلى تاريخنا، يصعب علينا الحديث عن مستوى تمثيل المرأة، لكننا سنتذكر هذا: عام ١٩٧٩.

سأذكر ثلاثة رجال مع ذكر أسماء رؤساء البلديات، ولكن خلال تلك الفترة أيضًا، اكتُسب تمثيلٌ بالغ الأهمية، وهو ما مثّل جوهر ثورة المرأة. في عام ١٩٧٩، انضم نادر تمل في هيلوان، وترزي فكري في فاتسا، وأديب سولماز في باطمان إلى إدارة البلدية بفهم وطني ثوري، وفهم اشتراكي يساري، وزرعوا بذور البلدية الشعبوية والعامة. ولكن في

> **في عملية السلام يجب إلغاء نظام الوصاية وتعزيز الحكومات المحلية.**

عام ١٩٧٩، انتُخبت أيضًا ثلاث عضوات في المجلس البلدي في هيلوان: دريه كايا، وأمينة حاجي يوسف أوغلو، وسعادة يافوز. فقدت صديقتان من صديقاتنا حياتهن، ولكن عندما ذهبنا إلى هيلوان للحملات الانتخابية، زرنا عزيزتنا سعادة يافوز في منزلها.

أخبرتنا عن تجربة رائعة للغاية. مع انتخاب ثلاث عضوات في المجلس البلدي عام ١٩٧٩، زُرعت بذرة نضال رؤساء البلديات المشاركين وأعضاء المجلس الحاضرين هنا اليوم. نمت تلك البذرة. لا يسعنا إلا أن نفخر بنضالنا المتنامي والناجح. في وقت من الأوقات، كانوا ينادون رئيس البلدية المشارك «برئيس البلدية» ورئيسة البلدية المشاركة «بعمة رئيسة البلدية» في الاجتماعات العامة. تذكروا.

إذا كنا قد وصلنا من تلك الأيام إلى اليوم، فلنعلم أننا نسجنا هذا النضال غرزةً غرزة، ودفعنا ثمنًا باهظًا. مهما بلغ فخرنا بأنفسنا، فنحن النساء لا نملك ما يكفي. فلنصفق لهذا التاريخ من النضال.

إن أهم خطوة يجب اتخاذها في مسيرة السلام والمجتمع الديمقراطي هي إلغاء نظام الوصاية. أيتها النساء العزيزات، لقد نجحنا كنساء في مجالس المحافظات، محاطين بالهيكل الذكوري.

لقد كنا موجودين هنا أيضًا. وبالطبع، هناك نتائج مهمة جدًا تم تحقيقها من خلال هذا النضال الشاق. خلال هذه الفترة، تم استهداف ماردين وفان وآكدينيز والعديد من بلدياتنا، حيث كنا نعمل بنموذج الرئاسة المشتركة ورؤيتنا للتمثيل المتساوي الداعم لحرية المرأة، وتم

> تقع على عاتقنا مسؤولية غرس بذور الديمقراطية في فهمنا للحكم المحلي.

تعيين أمناء.

تم تعيين أمناء في البلديات التي فزنا بها في الانتخابات السابقة. دعونا نعلم أن هؤلاء الأمناء المعينين، من جهة، هم نتيجة فهم يريد سلب حق الشعب الكردي في التصويت والترشح، ومن جهة أخرى، هم ضربة قاصمة لتمثيل المرأة والرئاسة المشتركة والتمثيل المتساوي. لكننا قاومنا هذا، ولم نستسلم أبدًا بعد تعيين كل أمينة. واصلنا عملنا بين الناس.

لقد عززنا قوتنا قليلاً في كل انتخابات، وأحرزنا تقدماً رغم كل الضغوط. من هنا، نجدد دعوتنا لعقلية الوصي: في الوقت الذي تُناقش فيه عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، يجب إنهاء عقلية الوصي والنظام القمعي. من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها اليوم إلغاء قانون الوصي في أسرع وقت ممكن، وسحب الوصي المُعيّن. دعهم يرحلوا ويشغلوا مناصب المحافظين وحكام الأقضية.

دع رؤساء البلديات المُنتخبين من قِبل الشعب يتولون مناصبهم. هذا هو الحق الطبيعي للمجتمع، وهو الحق الطبيعي والأساسي لجميع الناخبين والمواطنين في البلديات التي يُعيّن فيها الوصي، وخاصةً الشعب الكردي.

لا نقبل تلك العمليات

أدنى شروط الديمقراطية هو الحق في التصويت والترشح، وأن تُجرى الانتخابات على أساس ديمقراطي. عندما تُسلب هذه الحقوق من الشعب، يتبقى نظام استبدادي، نظام فاشي استبدادي. هذا أمرٌ لا يمكن قبوله.

نأمل، خاصةً في هذه الأيام التي نتحدث فيها عن السلام، وفي ظلّ مناقشة حزم التحول الديمقراطي، أن يُلغى نظام الوصاية في أقرب وقت ممكن.

للأسف، أصبحنا على دراية تامة بنظام الوصاية خلال حقبتي حزب الشعوب الديمقراطي والحزب الديمقراطي المتشدد. والآن، نرى أن عقلية الوصاية تنتشر بسرعة في الغرب. نعلم أنه تم تعيين أمناء ليس فقط في البلديات، بل أيضًا في نقابة المحامين في إسطنبول، واتحاد المحامين في إسطنبول، والجامعات، والعديد من الشركات. هذا لا نقبله أبدًا.

كما نؤكد مجددًا أننا لا نرى العملية التي نُفذت ضد بلدية إسطنبول الكبرى في ١٩ مـارس/آذار صحيحة. لا يُمكن سجن المنتخبين. استيقظنا اليوم على خبر تنفيذ الموجة الرابعة من هذه العملية. من المستحيل قبول هذا. من المستحيل قبول عقلية الوصاية التي تُعتقل من لا يُمكن محاربتهم سياسيًا. نكرر دعوتنا لإنهاء جميع هذه الممارسات المناهضة للديمقراطية.

عندما عُيّن أمين، شُنّت أولى الهجمات على مؤسساتنا النسائية. أيتها النساء العزيزات، لقد أنجزنا إنجازاتٍ بالغة الأهمية في مجال عملنا البلدي. هذه أعمالٌ ينبغي أن تكون قدوة، ليس فقط لمنطقتنا، بل لجميع أنحاء تركيا. نعلم جيدًا أن عقلية الأمناء تتدخل في أعمالنا هذه. نعلم جيدًا أنه عندما عُيّن أمين، شُنّت أولى الهجمات على مؤسساتنا النسائية. نعلم أنها طالت مراكز الاستشارات النسائية، ومراكز الحياة النسائية، ودور الراحة، ودور رعاية المسنين، وأسواق عمل النساء، والزاركستانات التي تُوفّر تعليمًا متعدد اللغات.

لقد أثّرت هذه الأعمال على حياة آلاف النساء، كل واحدة منا. ولكن للأسف، كانت هناك تدخلاتٌ قاسيةٌ للغاية. لدينا ثقةٌ كبيرةٌ بأن هذه التدخلات القاسية ستنتهي في أقرب وقتٍ ممكن، وأن فهمًا ديمقراطيًا حقيقيًا للحكم المحلي سيظهر في هذه البلاد.

من الضروري للغاية مكافحة فقر المرأة في عملنا الحكومي المحلي. يُعدّ فقر المرأة من أهم القضايا التي نواجهها في الحكومات المحلية. نحن النساء أفقر الناس في هذا المجتمع. ليس فقط في تركيا أو منطقتنا، بل على الصعيد العالمي أيضًا، تمتلك النساء أقل من ١٪ من رأس المال العالمي، بينما يمتلك الرجال أكثر من ٩٩٪. هذا الفهم الذكوري هو ما يُشعل الحروب، وهذه العقلية الأبوية الذكورية هي أيضًا ما يُرسّخ استغلال العمال.

نؤمن بأهمية مكافحة فقر المرأة في عملنا الحكومي المحلي. لم نسمح قط للأسياد، أو البِكاء، أو الإسلام السياسي، أو الإقطاع، أو النظام الذكوري بالتحكم في حياتنا، ولن نفعل ذلك أبدًا. يقولون: «لا تتدخلوا في شؤون الرجال بما لديكم من مال»؛ لقد تركنا المال منذ زمن، وبالمال الذي لا نملكه أو ربما القليل منه، سنواصل نحن النساء نضالنا من أجل الحرية حتى النهاية.

أضفت النساء على المدينة لونًا وبنيةً إيجابيين. قامت بلدياتنا بأنشطة هادفة ومهمة للغاية. بصفتنا حزبًا ديمقراطيًا، لدينا أعمال بالغة الأهمية ضد عقلية الوصاية والهيمنة الذكورية. وقد اتُخذت العديد من الخطوات الملموسة، بما في ذلك خط «ألو» لمكافحة العنف، و»جين كـارت»، وآليات الوقاية من العنف ضد المرأة. كما نُفذت مشاريع مثل «ديكاسوم» في آمد، ومكاسب العمل النسائي، ومكتبة أعمال المرأة، والتعليم متعدد اللغات والدراسات الثقافية، وبستان المرأة، والتعاونيات... ومكتبة أعمال المرأة في فان، وورش الإنتاج النسائية، ومكتبة «جين» المتنقلة للنساء... ومقهى «جين» في ماردين، ومشاريع في أماكن معيشة النساء، ودور راحة النساء... وقد أثرت النساء على المدينة، بهدف جعل لونها وبنيتها إيجابيين للنساء وجميع الفئات المحرومة. ونحن نحرز تقدمًا كبيرًا في هذه اللمسات. لذلك، من المهم اتباع نظام موازنة يراعي الفوارق بين الجنسين عند تخطيط ميزانية البلدية. ويجب بالتأكيد إدراج موازنة تراعي المرأة والنوع الاجتماعي في كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية بشكل دائم وواسع النطاق.

> **سنصنع السلام في هذه الأراضي بفهمنا لتحرير المرأة والبلدية الديمقراطية.**

لأننا نحن النساء نصف هذا المجتمع. لقد قامت بلدياتنا، وستواصل، بأعمال تركز على المرأة. بالإضافة إلى ذلك، وُقّعت بروتوكولات مع نقابات المحامين بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، ونُفّذت أعمالٌ بالتعاون مع منظمات غير حكومية وغير حكومية مختلفة. مع الأسف، لا يزال العنف ضد المرأة يُشكل صدمةً خطيرةً لمجتمعنا.

من المهم جدًا أن تُخصّص الحكومات المحلية والحكومة المركزية حصةً كبيرةً من الميزانية لمكافحة العنف ضد المرأة، وأن تُـدرِج أنشطة التوعية ضمن نطاق الأنشطة العامة، وأن تعمل على تحقيقها لصالح المجتمع ككل. مع الأسف، لم تفعل الحكومة المركزية الحالية والحكومات السابقة ذلك قط، ولم تُرَ النساء. مع ذلك، قامت بلدياتنا، وستواصل، بأعمال تركز على المرأة، بما في ذلك وضع الميزانيات وأنشطة التوعية. سنناقش مدى التقدم الذي أحرزناه في جميع مجالات أنشطتنا، وما أخطأنا فيه، وما نحتاج إلى القيام به أكثر في التقييمات التي ستُقدّمونها قريبًا.

غرس بذور الديمقراطية

أود هنا أن أتطرق إلى العديد من النقاط المتعلقة بدعوة السلام والمجتمع الديمقراطي. إنها دعوة بالغة الأهمية أطلقها السيد أوجلان. عندما نستعرض تاريخ تركيا، نجد أنفسنا نشهد واحـدة من أهم منعطفات التاريخ. يشهد المجتمع بأسره، وخاصةً أنتم في هذه

> لقد نجحنا كنساء في مجالس المحافظات، محاطين بالهيكل الذكوري

القاعة، لحظة تاريخية. في مكانٍ تُسمع فيه أصوات السلاح، وتُذبح فيه النساء، وتُختطف النساء العلويات والدرزيات واليزيديات ويُبعن في أسواق النخاسة في الشرق الأوسط، أعتقد أننا نحن النساء نُدرك تمامًا مدى حاجتنا إلى السلام.

وبهذا المعنى، يُمكننا القيام بالكثير من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع من خلال فهمنا للحكم المحلي. وتقع علينا مسؤوليةٌ خاصةٌ في بناء فهمٍ عامٍّ للسلام، وغرس بذور الديمقراطية. فالمجتمع الديمقراطي ليس مفهومًا مجردًا، وليس أسلوب حياةٍ بعيد المنال. أودُّ أن أذكر بعض القضايا، انطلاقًا من مدينتنا. يجب أن يكون جميع الناس قادرين على العيش بمساواةٍ وحريةٍ في مدننا.

ينبغي أن تكون مدننا موطنًا لجميع الشعوب، لا لشعب واحد فقط. أولاً، يجب أن تكون النساء، وذوو الإعاقة، والأطفال؛ جميع الاختلافات، بغض النظر عن اللغة أو الدين أو العرق أو الجنس، هي العناصر الأساسية للمدينة. يجب أن تكون شوارعهم مشرقة، وكذلك عقولهم وقلوبهم وأرواحهم. يجب أن تتمتع نساؤهم بالحرية والمساواة.

يجب أن تكون الخدمات مراعية للفوارق بين الجنسين، وعامة ومجتمعية، وأن تكون الخدمات باللغة الأم. يجب وضع حد لجميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال وذوي الإعاقة والطبيعة والحيوانات في مدينتنا. يتطلب هذا عملاً منهجيًا. ولتحقيق ذلك، على الحكومات المحلية والحكومة المركزية بذل الكثير من الجهود. يجب أن تنتشر رائحة الحساء والخبز الدافئ في كل منزل، ولا ينبغي أن يعاني أي منزل من الجوع. بمعنى آخر، إدارة مدينة قوية، وحكومات محلية قوية.

هكذا سنصنع السلام

هذا ما نعنيه بالمجتمع الديمقراطي: إدارة محلية، إدارة لامركزية، وحكومات محلية قوية. علينا أن نتحدث عن هذه الأمور كما نتحدث عن السلام. علينا أن نوصل عملنا إلى الناس في كل مكان، وخاصة في مناطقنا، حتى يصبح السلام اجتماعيًا.

نزور المنازل للحديث عن السلام والديمقراطية، ولكن في الوقت نفسه، هناك واجبات ومسؤوليات بالغة الأهمية تقع على عاتق البرلمان. أولها هو سن قانون عاجل لإزالة الوصي. إلى جانب ذلك، يأتي تعزيز الحكومات المحلية بشكل أكبر. يمر الطريق إلى مجتمع ديمقراطي من هنا. نؤمن بأن الديمقراطية ستزدهر في هذا البلد. نؤمن بأن المساواة بين الجنسين وحرية المرأة ستزدهر في هذه الأراضي. بالطبع، نحن ندرك واجباتنا ومسؤولياتنا. تنطبق نفس الواجبات والمسؤوليات على جميع السلطات الحاكمة، وخاصة الدولة. لقد دفعنا نحن النساء ثمنًا باهظًا في هذه الأراضي، وتعرضنا للمذابح. لقد ذبحنا في جرائم قتل النساء، وبيعنا وشرينا كعبيد في الحروب.

تعرضنا نحن النساء للتحرش والاغتصاب، وأُجبرنا على سلوك طرق الهجرة. كفى، نقول السلام. السلام، السلام، السلام. حلنا الوحيد هو السلام.

أُقدّم لكم جميعًا محبتي، مُؤمنًا بأنّ فهمنا للبلدية الديمقراطية التي تدعم حرية المرأة سيُعزّز هذا في هذه الأراضي التي نسعى فيها إلى إرساء السلام. أؤمن بأنّ هذا الاجتماع سيكلل بالنجاح. بالتوفيق لجهود الجميع وقلوبهم.

٢٣ مايو ٢٠٢٥

انه كفاحٌ من أجل نيل حقوق 85 مليون نسمة

بكرهان: نشهد عملية تاريخية في الشرق الأوسط والعالم

موقع (DEM Parti) /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

شارك الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر باكيرهان في مؤتمر حزب اليسار الأخضر الذي عقد في مسرح يلماز غوني في بلدية كانكايا والقى كلمة هذه نصها:

أصدقائي الأعزاء،

أحييكم جميعًا باحترام ومحبة. يشرفني ويسعدني اليوم أن أكون هنا تحت سقف واحد مع رفاق فكري سونميز. بعد أن شاهدتُ فيلم «سيني فيجن» قبل قليل، أشعر بالفخر.

إنه لمن دواعي سروري حقًا أن أكون في مؤتمر حزب اليسار الأخضر، أحد أهم مكونات حزبنا، والذي يمثل العديد من مجالات النضال من البيئة إلى المرأة، ومن المعتقدات إلى الناس، ومن حقوق العمال إلى أعضاء حزب اليسار الأخضر ، الذين ناضلوا في هذه المجالات معًا لمدة ١٣ عامًا، وهو أحد أهم مكونات حزبنا. انتقلت تركيا إلى نظام التعددية الحزبية في الخمسينيات، لكننا انتقلنا إلى الحياة الحزبية المتعددة مع حزب الشعوب الديمقراطي.

أعتقد أن المثال الوحيد في العالم هو أن الجميع، بهوياتهم واختلافاتهم وألوانهم، يكافحون ضد العنف منذ ١٣ عامًا، وهو النضال الذي خلقه الحزب السياسي

ومكوناته والذي نخوضه معًا. هذا مهم وذو معنى. هذا هو دعمنا المهم للغاية الذي يدفعنا إلى التفاؤل في الأيام القادمة.

النضال المشترك من أجل السلام والديمقراطية هو شعارنا للدورة القادمة، وهو قصيدة بالغة الأهمية.

أعتقد أننا سنحقق سلامًا كريمًا للشعب التركي من خلال مواصلة وحدتنا وتضامننا، وسنصمد ونقاوم بقوة من خلال النضال المشترك. أتمنى للمؤتمر والكونغرس النجاح في هذا.

أنا متأكد من أنه سيتم اتخاذ قرارات بالغة الأهمية. أنا على ثقة بأن القرارات المتعلقة بخط سيرنا في الفصل الدراسي القادم ستُتخذ على هذه الأرضية التي بناها رفاقنا الأكثر كفاءةً وخبرةً في مجالهم. أنتم تصفون ديـدم باشكان وأحمد باشكان بأنهما معاديان للمثليين، لكن الكورد يُحبون أن يُطلقوا عليهما لقب الرئيس.

نحن نحب رئيسنا ونتعامل مع الجميع بهذه النظرة. كلاهما قال: إننا نشهد حقًا عملية تاريخية جديدة في الشرق الأوسط والعالم. نعيش في عملية تُفلس فيها السياسات النيوليبرالية، وتنتشر فيها الأزمات والفوضى في جميع أنحاء العالم.

الأمر متروك لنا

يبحث مسؤولو النظام النيوليبرالي عن منفذ جديد. الحرب والصراع هما الحل الذي يبحثون عنه. أوضح مثال على ذلك هو التطورات في الشرق الأوسط. إنهم لا يعرفون أي طريق أو منهجية أخرى؛ يحاولون الحفاظ على وجودهم من خلال هذه الطرق والأساليب.

يرون في الأزمات والحرب ونشر العنف علاجًا. مركز ثقل الحرب هو الشرق الأوسط. لا يوجد في الشرق الأوسط بلدٌ واحدٌ تقريبًا لا يشهد توتراتٍ أو صراعات، ولا أزماتٍ أو فوضى، ولا دماءً أو دموعًا.

مسؤوليتنا هي بناء حياةٍ ديمقراطيةٍ خاليةٍ من الحروب والاستغلال الـذي خلّفه الماضي أصحاب الكفاءات، وأسلافهم، وبحارهم، والمضطهدون.

علينا واجبٌ ومسؤوليةٌ في بناء أمةٍ ديمقراطيةٍ يعيش فيها الناس معًا بكل هوياتهم وألوانهم ضد هذا النظام الذي يخلق ويضاعف الأزمات والفوضى والصراعات.

> **هذه العملية لا تقتصر على إحلال السلام مع الكورد فحسب**

سنواصل النضال بالاشتراكية.

قال السيد أوجلان «الاشتراكية الديمقراطية الاشتراكية» في مقابلته الأخـيـرة. سـنُـحـدّث ونُجدّد. بأقوالنا وأفعالنا، سنجعلها من جديد أهمّ مركز وأرضية للشعب والعمال والمضطهدين في مواجهة هذا النظام القاسي.

في الفترة القادمة، وبالاشتراكية الديمقراطية الاشتراكية، سنُعزّز نضالنا ضدّ النظام، ونصبح بديلاً قوياً لشعبنا وعمالنا الذين يبحثون بجدّ عن بدائل. هناك حروب وصراعات في العالم.

حسنًا، لقد بدأنا بمراجعة سلبية. هناك عملية جديدة ذات معنى في تركيا. قال أحمد كانشكان أشياءً بالغة الأهمية. كلامٌ منطقيّ وهام. يمرّ الشعب التركي بمرحلة انتقالية ستسمح للقضية الكردية التي دامت مئة عام بإنهاء آخر صراعٍ دام خمسين عامًا

. إلى جانب دعوة السيد أوجـلان؛ فُتح بابٌ يمكن للكورد أن يعيشوا فيه بهوياتهم الخاصة، وللشعلات حقوق مواطنة متساوية، والطبيعة لن تستسلم، ويمكننا جميعًا أن نعيش على أرض ديمقراطية. قد يكون هناك أشخاص ينظرون إلى هذا الباب بعلامات استفهام. أصدقائي الأعزاء، نحن لا ننشئ عنواننا الخاص. هناك مقابلة. لم نقرر من. على العكس من ذلك، فإن هذه الأرض هي التي تُبدي أكبر قدر من المقاومة للممثل الحالي. أنتم جميعًا شهود على ذلك.

لقد قدمنا كفاحًا مثاليًا في تركيا في القتال ضد الحكومة. لا داعي لتضخيم الأمر. بالنظر إلى السجناء السياسيين في سجونهم، يمكن رؤيـة أي أرض قاومت هذه الحكومة، ضد الفهم الذي يريد الصراع، وما زال يفعل ذلك بشرف. لا ينبغي لأحد أن يشعر بالفضول أو القلق؛ فهذا فهم يجعل مـن شعب مجهول الهوية في الشرق الأوسط أكثر الأراضي ديمقراطية في العالم اليوم. هذه العملية لا تجلب السلام للكورد فحسب؛ إنه نضالٌ من أجل حقوق ٨٥ مليونًا.

لن يُساوم أحدٌ على مصالح الشعوب، العمال، الكورد، حزب اللهب، والنساء، في صراعٍ فرديٍّ مع أيٍّ كان. لن يفعل الكورد هذا أبدًا. لن يفعل اليسار الأخضر هذا أبدًا. لن يفعل حزب الديمقراطية ونموذجه هذا أبدًا. كونوا على يقينٍ من ذلك. هدفنا هو بناء نظامٍ ديمقراطيٍّ عادلٍ ومتساوٍ.

إذا كنتم منظمين، فأنتم أقوياء؛ إذا كنتم من أتباع تلك النضالات الشريفة في البحار، أيها المهرة، الأبراهاميون، المضطهدون، المواطنون؛ ستتحولون، ستتغيرون. أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة بدون تنظيم، أولئك الذين لا يستطيعون تشكيل أكبر تحالفٍ ثوريٍّ ديمقراطيٍّ محكومٌ عليهم بالخسارة في مثل هذه الظروف.

مع هذه الألـوان الخاصة بنا، كـأرضٍ تُمثل جميع الاختلافات في تركيا، كونوا على يقينٍ من أننا سننتصر؛ سينتصر شعبنا، وسينتصر حق العمل، وستنتصر الطبيعة، وستنتصر النساء.

سينتصر حزب اللهب المُهمَل، والكورد الذين حُرموا من الهوية. فلنكن على يقينٍ من ذلك، ولنعززه، ولندعمه. من واجبنا ومسؤوليتنا أن نحتضن هذه المسيرة التي انطلقت. فهي لا تجلب السلام للكورد فحسب، بل هي نـضـالٌ مـن أجـل ٨٥ مليون نسمة، ينالون فيه حقوقهم ويعتنقون قيم الديمقراطية.

> **معا، نناضل ضد العنف منذ 13 عاما مع حزب اليسار الأخضر**

هـذا الـسـلام ليس ملكًا للكورد وحدهم، بـل هـو مـلـكٌ للحزب اليساري الأخضر بالدرجة الأولـى. فهناك طبيعة تُقتل، وعمال تُسلب حقوقهم، ونساءٌ تُهمَل، وترابٌ تركيٌّ يزداد تدهورًا. لذلك، سنجعل من مزار السلام والنضال الديمقراطي شعارنا، وسنُنمّي تحالفاتنا من أجل السلام، وسنخوض نضالاً أقوى من أجل الديمقراطية. سنهدي جميعًا السلام والديمقراطية إلى هذه الأراضي معًا.

الآن هو الوقت المناسب لتوحيد صفوفنا. الآن هو الوقت المناسب لتوسيع نطاق النضال المشترك، لنيل الحقوق الديمقراطية للمظلومين. بإيماني بهذا، أُرسل تحياتي واحترامي لكم جميعًا.

أتمنى لكم جميعًا كل التوفيق

أحمد أوزر:

أنا هنا لأنني كردي

يني اوزغور بولتيكا/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مثل حمد أوزر، رئيس بلدية «إسنيورت» التي تعدّ أكبر بلديات ولاية إسطنبول من حيث عدد السكان، ويقطنها أكثر من مليون شخص ، الذي احتجز في السجن لمدة ٧ أشهر بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة» لأنه كردي وانتخب رئيسًا لبلدية أكبر منطقة في إسطنبول بـ «الإجماع الحضري»، أمام قاضٍ لأول مرة في سيليفري أمس. وقال أوزر: «أنا هنا بسبب أولئك الذين لا يستطيعون تحمل كوني إداريًا باعتباري كرديًا جاء من مدينة فان».

بعد اعتقاله في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤، تم اعتقال رئيس بلدية إسنيورت البروفيسور دكتور محمد أوزجان وإقالته من منصبه، وتم تعيين أمين في مكانه. مثل أحمد أوزر أمام القاضي للمرة الأولى في قاعة المحكمة بسجن سيليفري في اليوم الـ٢٠٥ من اعتقاله.

وتطالب لائحة الاتهام التي أعدها مكتب المدعي العام الرئيسي في إسطنبول بفرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى ١٥ عامًا على أوزر بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية مسلحة». بدأت الجلسة حوالي الساعة ١٠/٣٠.

وقد استقبل أوزر بالتصفيق في القاعة. كما حضر رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزيل الجلسة. بدأ أحمد أوزر دفاعه بتحية هيئة المحكمة والجمهور.

انا اعرف السبب

أشار البروفيسور أوزر إلى ما يلي: «بعد حصولي على الدكتوراه، عملت على القضايا العرقية. خلال ٣٠ عامًا من حياتي الجامعية والعامة، لم أرتكب جريمة واحدة ولم أُحاكم. هذه هي المرة الأولى التي أمثل فيها أمام المحكمة. أصبحتُ مندوبًا للأمم المتحدة وعملت في وزارة التعليم الوطني.

كما أجريتُ مئات الدراسات الأكاديمية في مجال تخصصي. علاوة على ذلك، حصلتُ على جوائز. ألّفتُ ٤١ كتابًا، بعضها أدبي وتاريخي. حازت كتبي على جائزة القلم الذهبي. هل يُمكن أن يكون هناك إرهابي كهذا؟

أعرف السبب وسأشرحه. لم أحيد عن حقوق الإنسان طيلة حياتي. لقد سعدت لأن الكلمات التي قلتها قبل ١٠ سنوات أصبحت حقيقة. الكلمات «على الرغم من أن أسماءنا مختلفة، فإن لقبنا هو تركيا» تنتمي إلي. وهذا ما يردده اليوم السيد الرئيس والمتحدثون باسمه. إن

ما يتم تنفيذه في عملية السلام اليوم هو الآراء التي طرحتها بالفعل.

لأنني انتخبت في إسنيورت

أنـا هنا لأنني رئيس بلدية إسنيورت. لو لم أكن رئيس البلدية، كنت سأكون في منصب في الأكاديمية. على الأرجح، كانوا سيتواصلون معي اليوم بشأن عملية السلام، كما فعلوا قبل ١٠ سنوات، ولكن عندما أصبحت رئيس بلدية إسنيورت، أصبح كل شيء جنونيًا. لقد تم انتهاك العديد من حقوقي لهذا السبب.

أنا هنا حتى يتمكنوا من تعيين أمين على بلدية إسنيورت الذين لم يتمكنوا من السيطرة على إسنيورت عن طريق الانتخابات، فقد حصلوا عليها عن طريق الوصاية. وأنا هنا أيضًا لأنني زميل للسيد إمام أوغلو. أنا هنا بسبب هؤلاء الذين لا يستطيعون تحمل كوني مديرًا باعتباري كرديًا جاء من مدينة فان. ويميز الادعاء بين الكورد في الغرب والكورد في الشرق. الذين يتهموننا بالانفصال هم في الحقيقة يمارسون الانفصال. لم أرتكب جريمة في حياتي قط، ولم أذهب إلى المحكمة أبدًا. لقد قمت بتدريب مئات المعلمين، بعضهم أصبحوا مدعين عامين وقضاة. هل يمكن لمثل هذا الشخص أن يصبح إرهابيا؟ لقد عملت في الجامعات لسنوات. «لم أكن عضوًا في منظمة إرهابية طوال هذه السنوات، ولكن الآن أصبحت عضوًا فيها؟»

وفي دفاعه الذي قدمه أمام اللجنة في ٥٨ صفحة، انتقد أوزر مكتب المدعي العام لأنه لم يأخذ في الاعتبار إلا الاتهامات الموجهة إليه و»أدار القضاء بناء على التصور».

القانون يتم الاستهزاء به

وفيما يتعلق بادعائه بأنه أجرى مقابلات مع ٦٩٤

> **لا يستطيعون تحمل كوني مديرا باعتباري كرديا جاء من مدينة فان**

شخصاً من سجلات هيئة تحرير الشام المدرجة في لائحة الاتهام، أكد أوزر أن هؤلاء الأشخاص شملوا سياسيين وأكاديميين وصحفيين معروفين، وذكر أنه لا يمكن توجيه الاتهامات دون محتوى هذه المقابلات. كما وصف إجراء مكالمة هاتفية للتعزية بأنه جريمة جنائية باعتبارها «استهزاء بالقانون». أوزر، الذي صرّح بأن الزيارات إلى المنظمات غير الحكومية خلال الحملة الانتخابية في وان كانت مشمولة أيضًا في لائحة الاتهام، قال: «يُصوَّر الأمر على أنه زيارة انتخابية عادية، كعلاقة بمنظمة. تمت زيارة مؤسسات أخرى في اليوم نفسه، ولكن لماذا لم تكن موجودة؟» وقال إن الاتهامات كانت متحيزة ومتعمدة.

هذا افتراء

أنكر أوزر جميع الاتهامات الموجهة إليه، وقال: «هذه القضية ليست قضيتي وحدي، بل هي قضية كل من يناضل من أجل المساواة في المواطنة. هذه مفارقة قانونية، افتراء. أعتقد أن الحقيقة ستظهر عاجلاً أم آجلاً، وأن العدالة ستنتصر».

في ختام دفاعه، قال أوزر أمام هيئة المحكمة: «هذه القضية سياسية. نريد أن نثق بالقضاء، فليس لدينا ملاذ آخر. العدالة أساس الدولة، والجميع بحاجة إليها يومًا ما»، وطالب بتبرئته.

تم تأجيل الجلسة.

مجلس الامن القومي التركي: سنواصل المساهمة في إرساء السلم الدولي

أكد مجلس الأمن القومي التركي استمرار دعم أنقرة القوي لجهود الحكومة السورية الرامية لضمان الاستقرار في جميع أنحاء البلاد.

وذكر المجلس في بيان يوم الخميس، عقب انتهاء اجتماعه في المجمع الرئاسي التركي برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان أن الاجتماع ناقش التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة السورية.

وأعرب المجلس عن ترحيبه بقرارات رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تثقل كاهل الشعب السوري.

وشدد على أهمية القضاء على المحاولات التي من شأنها المساس بسيادة سوريا وسلامة أراضيها وبنيتها الوحدوية ووحدتها السياسية. داعيا إلى اتخاذ موقف مناهض لأي فعالية أو نشاط من شأنه جر سوريا إلى حالة من عدم الاستقرار.

كما أكد على ضرورة وفاء الأطراف الدولية بمسؤولياتها في القضاء على المخاطر الناجمة عن السياسات الإسرائيلية. مشيرا إلى أن إسرائيل التي تواصل الإبادة الجماعية والاحتلال في غزة، وهجماتها الممنهجة وطموحاتها التوسعية ضد فلسطين وسوريا ولبنان واليمن، تعطل جهود السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يخص الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، أكد البيان أن الجهود الرامية لإنهاء هذه الحرب دخلت مرحلة حساسة للغاية.

وأضاف أن تركيا ستواصل المساهمة في إرساء السلم الدولي من خلال دبلوماسية السلام.

وفيما يخص الخطوات المتخذة في إطار هدف "تركيا خالية من الإرهاب"، أكد البيان أنه "سيتم عن كثب متابعة تنفيذ تنظيم "بي كي كي" (حزب العمال الكردستاني) قراره بشأن حل نفسه وإلقاء سلاحه".

وأشار البيان إلى إصرار تركيا على إخراج مسألة الإرهاب من أجندة البلاد وتمكين وحدة الشعب التركي والوصول إلى تركيا قوية ومرفّهة.

وأضاف أن تطهير المنطقة من الإرهاب سيساهم في بدء مرحلة مستقرة لكافة دول المنطقة وفي مقدمتها سوريا والعراق وإيران. مشيرا إلى أن تعزيز التعاون الأمني من شأنه أن يقدم المساهمة الأهم في بناء المستقبل المشترك للمنطقة.

أردوغان يجدّد دعوته لتغيير الدستور وينفي نيّته الترشح مجددًا

جدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعوته لتغيير الدستور التركي، مؤكدًا أن هذه المبادرة لا تهدف إلى تمديد مسيرته السياسية، بل تأتي في إطار "مصلحة الأمة" كما وصفها.وأوضح أنه لا يطمح للترشح مجددًا، رغم ما يُثار من تكهنات بشأن احتمال سعيه لولاية رئاسية ثالثة عبر تعديل دستوري أو انتخابات مبكرة.

في تصريحات أدلى بها للصحفيين على متن طائرته أثناء عودته من المجر بعد مشاركته في قمة غير رسمية لمنظمة الدول التركية، قال أردوغـان: "نحن لا نبحث عن دستور جديد من أجل أنفسنا، بل من أجل أمتنا. لا أملك طموحًا للترشح مجددًا أو أن أكون مرشحًا مرة أخرى."

هذه التصريحات تأتي في ظل تزايد التكهنات حول نية الحكومة تعديل الدستور للسماح لأردوغان بالترشح مجددًا، على الرغم من القيود المفروضة حاليًا بموجب النظام الرئاسي المعتمد عام ٢٠١٨.

الحدود الدستورية وإمكانية الترشح

ينص الدستور التركي الحالي على أن الرئيس يمكنه تولي منصبه لفترتين فقط، مما يجعل الفترة الرئاسية الحالية لأردوغان

> مشروع تعديل الدستور يهدف إلى إرساء نظام ديمقراطي

– وهي الثانية في ظل النظام الرئاسي – الأخيرة، إلا إذا دعا البرلمان إلى انتخابات مبكرة، ما يُعيد العدّ من جديد وفق تأويلات قانونية مثيرة للجدل.

لكن هذا السيناريو يُقابل بانتقادات حادة من المعارضة ومنظمات حقوقية ترى أن أي محاولة لإعادة تفسير القيود الدستورية الحالية تُعد انتهاكًا لسيادة القانون، وقد تُسهم في تركيز السلطات بيد الرئيس على حساب استقلال المؤسسات.

السياق السياسي والدستوري

أوضح أردوغان أن مشروع تعديل الدستور يهدف إلى إرساء نظام ديمقراطي أكثر شمولية وعدالة للأجيال القادمة، مؤكدًا أن المسودة الرسمية لم تُقدّم بعد إلى البرلمان، كما شدد على أهمية صياغة دستور "مدني" جديد بديل عن الدستور الحالي الذي صِيغ عقب انقلاب ١٩٨٠ العسكري.

وقال: "لم نعد نريد دستورًا كُتب بأيدي الانقلابيين، بل نحتاج إلى واحد يصوغه المدنيون. لا يوجد خلاف على المبادئ الأربعة الأولى من الدستور." في إشارة إلى الأسس التي تقوم عليها الجمهورية التركية، من علمانية ووحدة الدولة.

تحديات سياسية وتشريعية

تتطلب أي محاولة لتعديل الدستور التركي حشد غالبية كبيرة في البرلمان، حيث ينبغي موافقة ثلثي البرلمان (٤٠٠ مقعد) لاعتماد التعديل مباشرة، أو ثلاثة أخماس (٣٦٠ مقعدًا) لطرحه في استفتاء شعبي. غير أن حزب العدالة والتنمية الحاكم وتحالفه مع الأحزاب القومية لا يملكون حتى الآن العدد الكافي من المقاعد، مما يجعل تمرير التعديل رهينًا بدعم من المعارضة.

رسائل متضاربة حول الترشح

رغم تصريحاته الأخيرة، فإن مواقف أردوغان السابقة لا تزال تُثير الجدل. ففي حملته قبل الانتخابات المحلية في مارس ٢٠٢٤، أكد أن هذه ستكون آخر انتخابات يخوضها، وقال: وفقًا لما يمنحني إياه القانون من صلاحيات، هذه الانتخابات هي الأخيرة لي."

لكن خلال مهرجان انتخابي في يناير ٢٠٢٤ بمدينة شانلي أورفا، دعا المغني الشهير إبراهيم تاتليسس أردوغان للترشح مجددًا، فما كان من الرئيس إلا أن أجابه: "إذا كنتَ موجودًا، فأنا موجود." وهو ما أعاد إشعال التكهنات بشأن نيته الحقيقية.

بيان حول تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا من أجل الشعب السوري

بيان لوزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو:

تماشيا مع الوعد الذي قطعه الرئيس ترامب لناحية رفع العقوبات المفروضة على سوريا، قمت بإصدار إعفاء لمدة ١٨٠ يوما من العقوبات الإلزامية التي يفرضها قانون قيصر، وذلك لضمان عدم عرقلة العقوبات لقدرة شركائنا على القيام باستثمارات داعمة للاستقرار والدفع قدما بجهود التعافي وإعادة الإعمار في سوريا. وتسهل هذه الإعفاءات جهود توفير الكهرباء والطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي، كما تتيح استجابة إنسانية أكثر فعالية عبر مختلف أنحاء البلاد.

وقد أصدرت وزارة الخزانة أيضا الرخصة العامة رقم ٢٥ بشأن سوريا، والتي تسمح للأفراد الأمريكيين بإجراء عمليات سبق أن حظرتها لوائح العقوبات على سوريا، مما يرفع العقوبات عن سوريا بشكل فعلي.

وتتيح الرخصة أيضا إجراء أنشطة جديدة في مجالي الاستثمار والقطاع الخاص، بما يتوافق مع سياسة "الولايات المتحدة أولا" التي ينتهجها الرئيس ترامب. وتمنح كذلك شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية إعفاء استثنائيا يسمح للمؤسسات المالية الأمريكية بالحفاظ على حسابات مراسلة لمصرف سورية المركزي.

وتمثل الإجراءات التي يتم اتخاذها اليوم الخطوة الأولى نحو تحقيق رؤية الرئيس ترامب الخاصة بعلاقات جديدة بين سوريا والولايات المتحدة. ويتيح الرئيس ترامب لسوريا فرصة تعزيز السلام والاستقرار في الداخل السوري ومع الدول المجاورة، وقد أوضح أنه يتوقع أن يتبع التخفيف من العقوبات الأمريكية اتخاذ الحكومة السورية إجراءات سريعة بشأن أولويات سياسية مهمة.

يتم إصدار الإعفاء من العقوبات بموجب المادة ٧٤٣٢(ب)(١) من قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا للعام ٢٠١٩ (٢٢ قوانين الولايات المتحدة، المذكرة ٨٧٩١). ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الإعفاء من العقوبات المفروضة على سوريا بالضغط هنا.

ويرجى الاطلاع على البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخزانة للمزيد من المعلومات بشأن الرخصة العامة رقم ٢٥.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

٢٣ آيار/مايو ٢٠٢٥

قمة مفاجئة بين اردوغان والشرع

تناولت التعاون الدفاعي و«قسد» ومكافحة الإرهاب

بحث الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، مع الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، التطورات في سوريا وعلاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب والتعاون الدفاعي.

والتقى إردوغان بالشرع والوفد المرافق له بالمكتب الرئاسي في قصر دولمة بهشة، في إسطنبول، السبت، بحضور وزيرَي الخارجية والدفاع التركيين، هاكان فيدان ويشار غولر، ورئيس المخابرات إبراهيم كالين، ورئيس مستشارية الصناعات الدفاعية خلوق غورغون.

وأكـد الرئيس التركي أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وإدارة البلاد والجيش من مركز واحد.

وشدد على أن احتلال إسرائيل وعدوانها على الأراضي السورية أمر لا يمكن قبوله، وأن تركيا ستواصل معارضته.

كما أكد مواصلة تطوير العلاقات الثنائية والتعاون بين تركيا وسوريا في كافة المجالات، وخاصة الطاقة والدفاع والنقل.

ولفت أردوغان إلى أن تركيا ستواصل الوفاء بمتطلبات علاقات الجوار والأخوة مع سوريا، كما فعلت حتى الآن.

من جهته أعرب الشرع عن شكره للرئيس أردوغان على دعمه الحاسم وجهوده في رفع العقوبات عن سوريا.

وحضر اللقاء من الجانب السوري وزير الخارجية أسعد الشيباني، والدفاع مرهف أبو قصرة، وعدد آخر من المسؤولين.

وتعد زيارة الشرع لتركيا، والتي لم يسبق الإعلان

إردوغان دعا الى تنفيذ اتفاقية دمج «قسد»

عنها، الثالثة بعد أول زيارة رسمية قام بها لأنقرة في ٤ فبراير (شباط) الماضي، وكانت الزيارة الثانية للشرع جرت في ١٢ أبريل (نيسان) الماضي، حيث التقى إردوغان على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في جنوب تركيا.

وبحسب مصادر تركية، أكد الرئيس رجب طيب إردوغـان خلال المباحثات استمرار دعم تركيا للإدارة السورية في مختلف المجالات من أجل تحقيق الاستقرار والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها.

الاتفاق مع «قسد»

وتناولت المباحثات التعاون الدفاعي التركي مع الإدارة السورية الجديدة، والدعم التركي لدمشق في مجال مكافحة الإرهاب، وخطوات تنفيذ الاتفاق الموقع بين دمشق و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تقودها «وحـدات حماية الشعب الكردية»، في مارس (آذار) الماضي، والذي يبدو أنه لا يسير بخطوات جيدة حتى الآن، وهو ما يثير بعض القلق من جانب أنقرة التي ترغب في أن يتم نقل السيطرة على السجون والمعسكرات التي يوجد بها عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي إلى سيطرة الحكومة السورية.

وقالت المصادر إن المباحثات تناولت أيضاً الهجمات الإسرائيلية المستمرة في سوريا، والتي تهدد استقرار سوريا والمنطقة، إلى جانب مسألة رفع العقوبات الامريكية والأوروبية عن سوريا والخطوات التي ستُتخذ في هذا الصدد.

وجـاءت زيـارة الشرع لإسطنبول ومباحثاته مع إردوغـان بعد أيام قليلة من زيـارة رئيس المخابرات التركية، إبراهيم كالين، إلى دمشق، الاثنين، حيث أجرى مباحثات مع الشرع، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، ورئيس المخابرات السورية حسين السلامة، ركزت على مسألة دمج عناصر «قسد» في الجيش السوري، على غرار المجموعات الأخرى بعد إلقاء السلاح، وأمن الحدود والمعابر الجمركية، وتسليم السجون والمعسكرات التي تُحتجز فيها عناصر «داعش» إلى الحكومة السورية.

وتم التأكيد كذلك على استعداد تركيا لتقديم جميع أنواع الدعم اللازم لحكومة دمشق في هذه العملية، كما تمت مناقشة مسألة رفع العقوبات عن سوريا والقرار الامريكي الأخير، وتم التأكيد على ضرورة رفع جميع أشكال العقوبات.

اتفاقية دمج «قسد»

ودعا إردوغان، الخميس، الحكومة السورية لتنفيذ اتفاقية دمج «قسد» التي تقودها «وحدات حماية الشعب الكردية» المدعومة امريكيا، والتي تعتبرها أنقرة تنظيماً إرهابياً وامتداداً لحزب «العمال الكردستاني»، في الجيش السوري ومؤسسات الدولة.

وقال: «نتابع عن كثب قضية (وحدات حماية الشعب الكردية) بشكل خاص. من المهم ألا تصرف إدارة دمشق

اردوغان:يجب الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وادارة الجيش من مركز واحد

اهتمامها عن تلك المسألة». وتابع الرئيس التركي أن بلاده، وكذا سوريا والعراق والولايات المتحدة، شكّلت لجنة لمناقشة مصير مقاتلي تنظيم «داعـش» في معسكرات الاعتقال بشمال شرقي سوريا التي تديرها قوات «قسد» منذ سنوات.

وأضاف إردوغـان أنه يتعين على العراق «التركيز على مسألة المخيمات؛ لأن معظم النساء والأطفال في (مخيم الهول) من السوريين والعراقيين، ويجب إعادتهم إلى بلادهم».

التعاون العسكري

ويشير حضور وزير الدفاع التركي يشار غولر، والسوري مرهف أبو قصرة، ورئيس الصناعات العسكرية التركية خلوق غورغون، المباحثات إلى البدء في بلورة وتفعيل خريطة للتعاون الدفاعي بين أنقرة ودمشق، بعدما تردد منذ أشهر أنهما بصدد توقيع اتفاق يقضي بإقامة قواعد عسكرية تركية في سوريا.

وكشفت مصادر بوزارة الدفاع التركية، الخميس، عن زيارة قام بها وفد تركي برئاسة المدير العام للدفاع والأمن في وزارة الدفاع، اللواء إلكاي ألتينداغ، إلى دمشق، الاثنين، حيث أجرى مباحثات مع وزير الدفاع السوري لتبادل وجهات النظر حول التعاون والتنسيق العسكري.

وكان وزير الطاقة السوري، محمد البشير، وقّع مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، ألب أرسلان بيرقدار، في دمشق، الخميس، اتفاقية تعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والتعدين والمحروقات.

وقال بيرقدار الذي التقى الشرع عقب توقيع الاتفاقية، إن تركيا ستزود سوريا بمليارَي متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وستساهم في زيادة إنتاج الكهرباء في البلاد بواقع ١٣٠٠ ميغاواط إضافية.

وأضاف أن تركيا ستزود سوريا أيضاً بألف ميغاواط إضافية من الكهرباء لتلبية احتياجاتها القصيرة الأمد.

وكان مصدر أمني تركي قد ذكر سابقاً أن رئيس جهاز الاستخبارات التركي والشرع، عقدا هذا الأسبوع محادثات في سوريا بشأن تسليم وحدات حماية الشعب الكردية السورية المسلحة سلاحها واندماجها في قوات الأمن السورية.

وأفادت وكالة «الأناضول»، بأن قالن التقى في دمشق إلى جانب الشرع، كلا من وزير الخارجية أسعد الشيباني ورئيس الاستخبارات حسين السلامة، إذ نقلت عن مصادر أمنية قولها، إن اللقاء ناقش العلاقات الثنائية بين تركيا وسوريا، مع «التأكيد على أهمية وحدة أراضي سوريا وسيادتها واستقرارها السياسي».

كما ناقش اللقاء مسألة دمج «وحدات حماية الشعب» الكردية، على غرار المجموعات الأخرى في سوريا، بعد إلقاء السلاح، وكذلك تم بحث أمن الحدود والمعابر الجمركية، وتسليم السجون والمعسكرات التي يُحتجز فيها عناصر «داعش» إلى الحكومة السورية، وفقاً للمصادر.

مبعوث ترامب يشيد بخطوات الشرع بشأن المقاتلين الأجانب والعلاقات مع إسرائيل

التقى الرئيس السوري أحمد الشرع، السبت، السفير الأمريكي لدى أنقرة، مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى سوريا توماس باراك، في إسطنبول.

وقالت مصادر في وزارة الخارجية التركية، للأناضول، إن الشرع، وباراك، عقدا لقاء في إسطنبول، السبت، دون مزيد من التفاصيل.

من جهتها، أفادت الرئاسة السورية، في بيان نشرته عبر حسابها على منصة إكس: «التقى رئيس الجمهورية العربية السورية أحمد الشرع، ووزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني، بالمبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا توماس باراك، وذلك على هامش الزيارة إلى الجمهورية التركية»، دون تفاصيل أكثر.

المبعوث الأمريكي من جانبه نشر بيانا عبر منصة إكس عقب اللقاء، أكد فيه أنه التقى رئيس سوريا أحمد الشرع، ووزير خارجيتها أسعد حسن الشيباني، «لتنفيذ القرار الجريء للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي سيفتح الطريق أمام السلام والازدهار في سوريا».

وأضاف: «أثنى الرئيس الشرع على التحرك

> وقف العقوبات على سوريا سيحافظ على وحدة هدفنا الأساسي

السريع للولايات المتحدة فيما يتعلق برفع العقوبات، ورحب بإعلان الوزير (وزير الخارجية الأمريكي ماركو) روبيو (الجمعة) بشأن الإعفاء لمدة ١٨٠ يومًا من عقوبات قانون قيصر (لحماية المدنيين في سوريا)، والذي كان بمثابة نقطة تحول، وبإعلان وزارة الخزانة الأمريكية عن الرخصة العامة ٢٥ وإجراءات التخفيف الأخرى من العقوبات».

وأشار السفير باراك، إلى أنه أكد مرة أخرى خلال اللقاء دعم الولايات المتحدة للشعب السوري بعد سنوات طويلة من الصراع والعنف.

وتابع: «أكدت على وجهة نظر الوزير روبيو، بأنه لولا تحركنا السريع والمدروس بهذه الدرجة لرفع العقوبات، لما تمكن شركاؤنا في المنطقة من تقديم التبرعات والمعدات والطاقة لتخفيف الوضع السيء والصدمة التي يعاني منها الشعب السوري».

ولفت باراك، إلى أن هدف الرئيس ترامب، «ضمان تمكين الحكومة الجديدة من تهيئة الظروف التي تسمح للشعب السوري ليس بالبقاء على قيد الحياة فحسب، بل والتطور».

وأردف: «شـددت على أن وقف العقوبات على سوريا سيحافظ على وحدة هدفنا الأساسي المتمثل في هزيمة داعش بشكل دائم، وسيمنح الشعب السوري فرصة لمستقبل أفضل».

واستطرد «كما أعربت عن تقديري للرئيس الشرع لاتخاذه خطوات ملموسة نحو تنفيذ النقاط التي أكد عليها الرئيس ترامب فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، وتدابير مكافحة داعش، والعلاقات مع إسرائيل، والمخيمات ومراكز التوقيف في شمال سوريا».

وذكر المبعوث الأمريكي، أنه أكد مع الجانب السوري العزم على مواصلة هذه المحادثات المهمة والعمل معًا لتعزيز الاستثمارات الخاصة في سوريا من أجل إعادة بناء الاقتصاد، بما في ذلك استثمارات الشركاء الإقليميين والدوليين مثل تركيا والخليج وأوروبا والولايات المتحدة.

وشدد على أن هذا الاجتماع كان تاريخيًا، فقد تجاوز موضوع العقوبات بكثير، كما أشار الرئيس ترامب، وانتهى بتعهد كلا البلدين بالتقدم بسرعة نحو استثمار وتنمية وعلامة تجارية عالمية جديدة لسوريا شاملة خالية من العقوبات.

رفيق خوري :

لا مجال للهرب من درس «آبو»

رجل الأعمال والصناعي الامريكي أرماند هامر كان صديقاً للزعيم الشيوعي فلاديمير لينين ومن الذين ساعدوه في التصنيع وكهربة الاتحاد السوفياتي. وهو يروي في مذكراته تحت عنوان «شاهد على التاريخ» أن قائد الحزب الشيوعي «أدرك عام ١٩٢٠ أن الشيوعية لن تنجح»، والمرحلة لم تكن مرحلة الشيوعية كما تصورها ماركس بل مرحلة ما سماها لينين «دولة بورجوازية بلا بورجوازيين» ثم دولة «البروليتاريا الاشتراكية» التي حين تصل إلى أعلى مراجعها تبدأ مرحلة الشيوعية مع «زوال الدولة».

لكن خلفاء لينين، من ستالين إلى بريجنيف، بنوا دولة «الأخ الأكبر» البوليسية التي صورها جورج

> أوجلان أعاد قراءة التجربة وليس أمام «حماس» و«حزب الله» سوى المراجعة

أورويل مع قاعدة صناعية وعسكرية قوية.

وعندما جاء غورباتشوف وكشف الخلل وأراد إصلاح النظام عبر «البريسترويكا والغلاسنوست» انهار الاتحاد السوفياتي بين يديه، وهناك من يلومه على السقوط، ومن يرى أنه تأخر في رؤية ما «لن ينجح» خلال ٧٠ عاماً.

لكن الاتحاد السوفياتي أدى أدواراً مهمة في التاريخ كان بينها دوره في دعم حركات ثورية تمارس الكفاح المسلح ضد الأنظمة المرتبطة بالإمبريالية الامريكية والأوروبية. وبين الذين تأثروا بقول لينين «إن ما يحتاج إليه المرء لإسقاط نظام ليس منظمة ثورية بل منظمة ثوريين»، كان عبدالله أوجلان «آبو»، الذي أسس عام ١٩٧٨ «حزب العمال الكردستاني» في تركيا مع أيديولوجيا ماركسية-لينينية صارمة، وبدأ عام ١٩٨٤ الكفاح المسلح لإقامة دولة كردية مستقلة.

وعلى مدى نصف قرن من القتال وحرب العصابات في الريف و«حرب الخنادق» في المدن رأى الفشل وانتقل إلى سقف أقل علواً هو «الكونفيدرالية الديمقراطية» ثم الفيدرالية، ثم الحكم الذاتي، ثم اللامركزية والحقوق السياسية والثقافية للكرد في نظام ديمقراطي.

وهذا ما قاده أخيراً إلى الاعتراف بأن مرحلة الكفاح المسلح فشلت وانتهت، وإعلان حل حزبه وإلقاء سلاحه والعمل في إطار النضال الديمقراطي، وربما كان عليه اتخاذ القرار الصعب قبل أكثر من عقدين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

والسؤال اليوم هو: ماذا عن بقية حركات الكفاح المسلح؟ هل تختلف تجربتها عن تجربة حزب العمال الكردستاني، بصرف النظر عن اختلاف الظروف؟ ماذا عن تجربة «حماس» تمثيلاً لا حصراً؟

هي ربحت الانتخابات النيابية ورئاسة الحكومة في السلطة الفلسطينية، لكنها قامت بانقلاب عسكري واستقلت بحكم قطاع غزة ضد السلطة في رام الله. وما كان ذلك من دون هدف إستراتيجي، وهو الانطلاق من رفض «اتفاق أوسلو» والإصرار على تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

وهذه مهمة تحتاج، ليس فقط إلى وحدة وطنية وإرادة سياسية ومشاركة عربية ودعم دولي، بل أيضاً إلى التحرك من مكان أوسع من قطاع يعتمد على الماء والكهرباء والغذاء والدواء الآتي عبر العدو الذي يستطيع حصار غزة بالكامل، فضلاً عن الحاجة إلى قراءة عميقة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ حتى اليوم، وسر الدعم الامريكي والأوروبي

السؤال اليوم هو: ماذا عن بقية حركات الكفاح المسلح؟

والسوفياتي لقيام إسرائيل ورفض إزالتها في ما بعد، مع الدعوة إلى دولة فلسطينية ضمن «حل الدولتين».

وإذا كان الرئيس هاري ترومان قد اعترف بإسرائيل بعد دقائق من قيامها، فإن المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة، أندريه غروميكو، قبل أن يتولى وزارة الخارجية، «اتهم الجيوش العربية التي دخلت فلسطين» لمنع قيام إسرائيل بأنها «تمارس اعتداءً على إسرائيل».

والتجربة الأخيرة في حرب غزة ولبنان درس أكبر، فلا امريكا ولا روسيا ولا الصين حاولت أو تمكنت حتى من وقف حرب الإبادة ضد غزة وشعبها، ولا الدول العربية المعترفة بإسرائيل أخذت قراراً عملياً لرفض المذبحة، وأقل ما فهمه الجميع من درس باللحم الحي هو أنه على من يريد إزالة إسرائيل العمل لإزالة امريكا.

ثم مـاذا عن تجربة «حـزب الله» في«حرب الإسناد» لغزة، وما لحق به من ضربات قوية وما أصاب لبنان من دمار للوصول إلى اتفاق لوقف النار وتطبيق القرار ١٧٠١ بموافقة «حزب الله» مع تصرف إسرائيل على أساس أنها منتصرة، وهي تكمل حربها من دون أي رد من «المقاومة الإسلامية»؟

ما هذه الإستراتيجية التي يتصور أبطالها أن إزالة إسرائيل ممكنة من لبنان بقرار إيراني، لا رأي ولا دور فيه للسلطة الشرعية وأكثرية اللبنانيين؟ الواقع أن الجواب على الأرض. دور الأذرع الإيرانية لحماية إيران ومشروعها الإقليمي دخل مرحلة الانحسار من قبل انهيار نظام الأسد وخسارة «الجسر السوري»، واللعبة انتهت بالنسبة إلى «المقاومة» في لبنان، لكن طهران لا تزال توحي أنها قادرة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وهي تفاوض امريكا على صفقة، و«حزب الله» لا يزال يتحدث عن الاحتفاظ بسلاحه الذي صار استخدامه مغامرة انتحارية ووصفة مؤكدة لتدمير ما بقي من لبنان.

أوجـلان أعـاد قـراءة التجربة وأخـذ العبر، و«حماس» مجبرة أقله بسبب وضع الناس في غزة على إعادة القراءة واستخلاص العبر، والوضع الجديد في لبنان لم يترك مهرباً لـ«حزب الله» من المراجعة واتخاذ العبر، وإلا صار الوضع الجديد و«حزب الله» عبرة لمن يعتبر.

وما يركز عليه كارل فون كلاوزفيتز في كتابه «نظرية الحرب» هو «أهمية الهدف السياسي» في الحرب.

* الاندبندنت عربية

هل نحن مقبلون على حرب شاملة في الشرق الأوسط؟

قراءة استشرافية لمآلات الصراع في ضوء التشابك الكردي-التركي، السوري، الإيراني، والإسرائيلي

* فريق الجيوستراتيجي للدراسات

في لحظة تبدو فيها الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط كما لو أنها تخضع لعمليات «إعادة صهر» عنيفة، تتوالد الأسئلة الكبرى حول ما إذا كانت المنطقة تتجه نحو حرب شاملة تتجاوز حدود المناوشات بالوكالة، وتلامس صدامات مباشرة بين قوى إقليمية كبرى. فالتشابك الذي يربط الملف الكردي بالتحولات التركية والسورية، ويغزل الخيوط الخفية بين العراق وإيران، ويضع إسرائيل في مرمى حلف ثلاثي غير معلن (إيراني – سوري – لبناني)، يترافق مع انسداد الأفق في مفاوضات طهران وواشنطن. في قلب كل ذلك، يتبدى قرار حزب العمال الكردستاني بالانسحاب من بعض مشاهد المواجهة بوصفه حجر دومينو إضافي قد يفتح مسارًا جديدًا للصراعات لا يقل خطورة عمّا سبق.

نحو ما بعد الخرائط: الانفجار المؤجل

الشرق الأوسط ليس في مرحلة استقرار هش، بل في مرحلة انهيار صامت لنظام إقليمي لم يولد بعد، وفي ظل غياب هذا النظام تتكاثر الجبهات، وتتداخل الهويات، وتتسع هوة الثقة بين الفاعلين الكبار. القوى الإقليمية تحولت إلى ما يشبه الدول-الجبهات: تركيا، إيران، إسرائيل، وحتى السعودية، تخوض صراعاتها ليس من أجل تحقيق أهداف تكتيكية، بل لتفادي الانهيار الاستراتيجي.

في هذا السياق، تبدو الحرب الشاملة ليس كاحتمال بعيد بل كمنعطف بات يلوح في الأفق، تدفع نحوه ثلاثية: التكلّس الأمريكي، الانبعاث الروسي، والتوغل الصيني الاقتصادي – كل ذلك على أرضية شرق أوسطية رخوة، تعاني من فائض السلاح، وعجز التفاهمات.

الملف الكردي التركي: من التكتيك إلى الاستنزاف الاستراتيجي

تعاني تركيا من مأزق استراتيجي مع الملف الكردي لم تعد أدوات القوة العسكرية كافية لمعالجته. فالإجهاز على الوجود الكردي المسلح في شمال العراق وسوريا لم ينتج سوى عنادًا جديدًا، وتبدلات في التموضع الجيوسياسي. قرار حزب العمال بالتراجع، أو إعادة الانتشار، هو قرار أشبه بإعادة تعريف وظيفة السلاح في الصراع. لم يعد الهدف بناء «منطقة كردية محررة» بل تثبيت «الحق الكردي في الخريطة الإقليمية».

تركيا التي تعتبر الملف الكردي تهديدًا وجوديًا، تجد نفسها اليوم أمام جبهات كردية متعددة، بعضها بدأ يُبنى على سردية القومية العادلة لا الثورة المسلحة. والخطر بالنسبة لأنقرة، أن هذا التبدل يجعل من القضية الكردية أكثر قبولاً لدى دوائر الغرب، مما يعيد تدويلها لا بوصفها «تمردًا» بل «حق تقرير مصير معلق».

ومع تراخي قبضة حزب العمال عن المشهد، تنشأ فراغات جديدة قد تملأها قوى كردية أقل تشددًا، ولكن أكثر ذكاء في توظيف الصراعات الدولية لصالح قضيتها. من هنا قد يكون التهديد الأخطر على أنقرة ليس من الكلاشينكوف بل من الخطاب السياسي الكردي الجديد.

الكرد ودمشق: من المفاوضات إلى الحافة

النظام السوري تغيّر فعليًا منذ ستة أشهر، ولم يعد المشهد السياسي في دمشق يحكمه النظام العتيق بذات الصيغة، بل تُدار العاصمة اليوم من قبل سلطة جديدة، تتقدّمها «هيئة تحرير الشام» وأحمد الشرع، بوصفه رأس مشروعٍ يدمج الشعارات الإسلامية ببراغماتية سلطوية، ويعيد تشكيل مركز القرار عبر مقاربة مغايرة للنفوذ، تُمسك فيها الهيئة بمفاصل القرار الأمني والإداري على نحو متدرّج.

في هذا السياق، يبدو موقع الكرد في دمشق على شفا منعطف جديد. فقد تحوّل الملف الكردي من كونه معضلة «محيطية» إلى ورقة تفاوض مركزية تتقاطع فيها مصالح إقليمية متضاربة. وبينما كان النظام القديم يرى في «الإدارة الذاتية» خطرًا مهددًا لوحدة السيطرة الأمنية، فإن النظام الناشئ اليوم ـ رغم خلفيته

الإسلامية المتشددة ـ يتعاطى مع الكرد من زاوية مختلفة: لا بوصفهم خصومًا قوميين فقط، بل كفاعل سياسي يحمل وزناً تفاوضيًا في معادلات ما بعد الدولة.

ومع غياب الحسم العسكري، وتراجع الشرعية التقليدية لأي حكم مركزي، تبرز الإدارة الذاتية كأحد آخر أشكال التنظيم المحلي المتماسك في سوريا، وهو ما يجعل منها هدفًا مزدوجًا: شريكًا محتملاً ضمن صيغة ما، وعدوًا بنيويًا يجب تقويضه تدريجيًا. إلا أن البيئة الإقليمية المعقدة، وخصوصًا انسحاب روسيا التدريجي لصالح إيران، تزيد الطين بلة. فإيران، التي باتت الحليف الأوحد للسلطة المتبقية في دمشق، تنظر بعين الارتياب إلى التجربة الكردية، وتراها امتدادًا لمشروع أمريكي–إسرائيلي يستهدف محورها كاملاً.

أمام هذا الواقع، فإن الاحتمال الأكبر لا يكمن في تفاهم سياسي شامل، ولا في حرب ميدانية فاصلة، بل في نمط جديد من الاستنزاف: تآكل تدريجي، تترافق فيه محاولات دمشق ـ بقيادة الهيئة أو بالتنسيق معها ـ مع تغلغل إيراني داخل النسيج الإداري والأمني لـ»قسد»، بهدف تفكيكها من الداخل، ودفعها نحو الاصطدام مع أنقرة أو الانفجار الذاتي، عبر إعادة تنشيط التناقضات العرقية والجهوية والدينية داخل مناطق سيطرتها.

وبين الحواف السياسية المتغيرة، يبدو أن الكرد في سوريا يقفون اليوم أمام معادلة مختلفة تمامًا: معادلة لا تُبنى على ثنائيات واضحة بين «نظام وثورة» أو «حكم ومعارضة»، بل على خطوط تماس غامضة، تتقاطع فيها حسابات النفوذ، أكثر من حسابات الهوية.

العراق وإيران: الدولة المحكومة من الظلال

العلاقة بين العراق وإيران تشهد استقرارًا شكليًا يخفي داخله غليانًا حقيقيًا. فالعراق، منذ اغتيال سليماني، تحول إلى ساحة اختبار بين ثلاث قوى: الدولة، والمرجعية، والفصائل المسلحة. أما إيران، فتحاول الإبقاء على تماسك ما يُعرف بـ»محور المقاومة» انطلاقًا من بغداد، لكنها تصطدم بواقع جيل عراقي جديد بدأ ينظر إلى إيران بوصفها «قوة احتلال ناعمة» لا شريكًا في محاربة الإرهاب.

تخلي حزب العمال عن مشهد المواجهة في جبال قنديل سيترك فراغًا، ستسعى إيران لملئه عبر الفصائل الشيعية الكردية الوليدة، أو عبر تمدد نفوذ الحشد الشعبي في مناطق التماس مع تركيا. هذا التمدد قد يفتح الباب لصدام تركي – إيراني غير مباشر على الأرض العراقية، يشبه كثيرًا «صراع الظلال» الذي بدأ يتشكل في سوريا.

إيران وإسرائيل: طريق بلا عودة

انتهت مفاوضات فيينا (وما بعدها) عمليًا، وكل الأطراف تعرف ذلك. الولايات المتحدة أدركت أن إيران ليست مهتمة باتفاق نووي بقدر اهتمامها بتثبيت نظامها داخليًا من خلال صناعة «الخطر الخارجي». بالمقابل، إيران تدرك أن العودة إلى الاتفاق لن تُنقذ اقتصادها دون رفع منظومة العقوبات الأعمق، وهو ما

ترفضه واشنطن.

هذا الانسداد يفتح الباب أمام المواجهة المباشرة بين طهران وتل أبيب، والتي خرجت بالفعل من الظل، وبدأت تتمأسس عبر الضربات السيبرانية، واستهداف القادة، وقصف البنى التحتية. الحرب هنا ليست احتمالاً، بل واقعًا يُدار تحت سقف محدود. لكن سقف المواجهة قد ينهار في أي لحظة، خاصة مع اقتراب إيران من «نقطة اللاعودة» في برنامجها النووي.

تخلي حزب العمال: نهاية مرحلة أم بداية حرب جديدة؟

التحول الأخير في تموضع حزب العمال الكردستاني قد يُفهم بوصفه لحظة انتقالية من جيل الصراع المسلح إلى جيل النضال السياسي، لكنه أيضًا قد يُقرأ بوصفه مناورة تكتيكية للانسحاب نحو الداخل وإعادة تشكيل الذات، لا الانكفاء.

فالحزب الذي خبر الخيانات والتحولات والخذلان الدولي، يعلم أن إخلاء المساحات لا يعني التخلي عن الأدوار، بل إعادة صياغة الوظيفة. ما بعد هذا التراجع قد يحمل صعود تيارات كردية شابة، أكثر براغماتية، أقل أيديولوجية، وأكثر قدرة على مخاطبة العالم بلغة الحقوق لا الثورة. هذا التحول هو ما تخشاه تركيا أكثر من السلاح.

سيناريوهات الاستشراف

١. الحرب الكبرى المؤجلة: جبهات متعددة (إسرائيل – إيران، تركيا – قسد، إيران – السعودية، العراق – الحشد)، قد تنفجر مع تزامن انهيارات اقتصادية أو تغييرات سياسية مفاجئة.

٢. الانفجار الداخلي الإيراني: في حال تصاعد الغضب الشعبي الإيراني، قد تلجأ طهران لتصدير الأزمة نحو الخارج، ما يعني تصعيدًا فوريًا في العراق وسوريا ولبنان، ومواجهة مباشرة مع إسرائيل.

٣. التدويل المتسارع للملف الكردي: مع غياب «البندقية المتمردة» لصالح «الدبلوماسية الكردية الجديدة»، قد نشهد تحولاً استراتيجيًا يجعل القضية الكردية حاضرة في المنابر الدولية بشكل أوسع.

٤. انقسام النظام الإقليمي إلى أقاليم نفوذ محمية: مناطق كردية شبه مستقلة، مناطق شيعية خاضعة للحشد، مناطق سنية ممولة خليجيًا، وجبهات إسرائيلية مفتوحة على الجبهة الشمالية.

الإستنتاجات الأخيرة

نحن لا نقترب من الحرب فقط، بل نعيش تمهيداتها اليومية. الشرارة لا تأتي دومًا من طلقة، بل من تفاهم سقط، أو حليف انسحب، أو هوية تنهض بعد قمع طويل. الشرق الأوسط، مرة أخرى، يعيد كتابة تاريخه بلغة الدم، والرهان الوحيد الباقي: هل سيكون هناك من يقرأ هذا التاريخ قبل أن يتحول إلى قدر؟

مؤتمر الإعلام العربي يواجه التغيرات المناخية بحلول واقعية

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

بمشاركة قنوات اعلامية من اقليم كوردستان، احتضنت العاصمة بغداد يوم الخميس ٢٠٢٥/٥/٢٢ ، الدورة الرابعة لمؤتمر الإعلام العربي تحت عنوان «دور الإعلام في مواجهة التغيّر المناخي»، بتنظيم مشترك بين اتحاد إذاعات الدول العربية وشبكة الإعلام العراقي.وعرض إعلاميون وإخصائيون وخبراء في الشؤون البيئية، مجموعة من المقترحات والحلول المبتكرة لزيادة الثقافة البيئية لدى الأفراد، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التغيرات المناخية.

واستهلت الجلسة الأولى، بحفل موسيقي لفرقة السلام بقيادة الموسيقار مصطفى زاير، وقاد رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية د. محمد الحارثي، الورشة التي تحدث فيها د. أزهر الربيعي من العراق، عن واقع ومعالجة التغير المناخي من خلال عرض قصص إنسانية من جنوب العراق، داعياً إلى صحافة تأملية تغطي مآسي البيئة في الجنوب، بجهد واقعي دقيق وبطيء.

واستعرض البروفيسور المغربي الحبيب أستاتي زين الدين، التجربة المغربية الناجحة في معالجة التصحر، كما قدمت رئيسة تحرير منصة أوراق للبيئة د. زينة حمدان من الأردن، عرضاً لأداء المنصة، كما سلّط رئيس تحرير منصة أوزون المصرية

الضوء على دور الإعلام في التوعية والتصدي لأزمة المناخ، وألقت الإعلامية المصرية دينا أبو غزالة، محاضرة دعت خلالها للبدء بالحلول بخصوص التغيرات المناخية «قبل إشاعة القلق بين الناس، بشأن وجود مشكلة في البيئة أو سواها». وسيشهد المؤتمر عقد ورشة عن «وظائف الإعلام في تناول قضايا التغير المناخي»، يرأسها عضو مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي أوسم ماجد غانم، ويتحدث فيها كل من د. بلقيس العشا، وكرامينوس ماستروجين، وألكساندر سايير، وخالد سليمان، عن المفاهيم وصناعة القرار والصحافة الاستقصائية.

ودعا المشاركون في جلسات وورش المؤتمر، إلى إعداد خطط إعلامية عربية موحدة تُعنى بالتغير المناخي، وتعزيز التعاون بين مؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة في المنطقة، كما سعى المشاركون للتوصية بتكثيف البرامج التدريبية المشتركة في مجالات الإعلام البيئي والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تسهيل تبني منظومات الإنذار المبكر الحديثة وفق المعايير الدولية.

وأكد المشاركون، ضرورة متابعة تنفيذ التوصيات من قبل الجهات المعنية في جامعة الدول العربية ضمن الستراتيجيات الإقليمية لمواجهة الكوارث الطبيعية والتغير المناخي.

منصة ستراتيجية

من جانبه، قال المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، أعمر بلحاج عيسى، لـ»الصباح»: إن «المؤتمر يشكّل منصة ستراتيجية لدعم العمل العربي المشترك في مجالي الإعلام والوقاية من الكوارث».

وأضاف، أن «المؤتمر يتيح فرصة لتقاسم التجارب الإعلامية وتطوير أدوات التأثير الجماهيري في ما يخص قضايا المناخ والإنذار المبكر»، وبيّن أن «المركز العربي يواصل تطوير منظومات الكشف والرصد المبكر بالتعاون مع الشركاء الدوليين»، ودعا إلى «توسيع الشراكات الإعلامية والتقنية من أجل نشر ثقافة الوقاية وتعزيز الوعي بالمخاطر البيئية التي تتسارع وتيرتها في المنطقة».

الذكاء الاصطناعي

أما رئيس قسم شبكات التبادل عبر مختلف الوسائط المتعددة باتحاد إذاعات الدول العربية، المهندس عوض عيد، فقال لـ»الصباح»: إن «المؤتمر يسلّط الضوء على ضرورة توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الإعلام البيئي، ويبرز أهمية تدريب الكوادر الإعلامية العربية على إنتاج محتوى علمي مبسّط يمكن أن يحدث فرقًا في الوعي العام».

وأشار إلى، أن «الورش التقنية المصاحبة للمؤتمر تستعرض أنظمة إنذار مبكر موصى بها من قبل الأمم المتحدة، وتعمل على دعم جاهزية الدول العربية لمواجهة الكوارث الطبيعية بأساليب علمية متقدمة».

وأكد، أن «المشاركين في جلسات المؤتمر يسعون للتوصية بتكثيف البرامج التدريبية المشتركة في مجالات الإعلام البيئي والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تسهيل تبني منظومات الإنذار المبكر الحديثة وفق المعايير الدولية».

العراق يدعو لتحالف إعلامي لمواجهة التحديات المناخية

بدوره، قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الثقافية، عارف الساعدي، الخميس،: إن «هذا المؤتمر العربي المهم يناقش واحدة من أخطر القضايا التي تواجه حاضرنا ومستقبلنا، التغيرات المناخية ودور الإعلام في مواجهتها، إذ كانت المؤتمرات الإعلامية سابقاً تناقش مكافحة الإرهاب والتطرف ومشكلات العنف والصراعات في هذا البلد، ولكن بحمد الله وفضله من خلال هذه المؤتمرات، وبفضل التنمية التي حدثت في هذا البلد بدأنا نعبر مراحل عديدة وواحدة منها أننا نناقش التغيرات المناخية وأثرها في هذا البلد».

وأضاف، أن «الحكومة العراقية أدركت منذ مدة أن التغير المناخي لم يعد قضية بيئية بسيطة فحسب بل هو تحدٍ وجودي يمسُّ الأمن الوطني والاقتصادي والاجتماعي، حيث شهد العراق في السنوات الأخيرة موجات من الجفاف والتصحُّر وارتفاع درجات الحرارة وتراجع الموارد المائية وهو ما تطلب تحركاً جاداً على جميع المستويات محلياً ودولياً»، مبينا أنه «من هذا المنطلق أطلق العراق عدة مبادرات بيئية ومناخية أهمها مبادرة العراق الخضراء التي تهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحُّر، وتشجيع الطاقات المتجددة».

ولفت إلى، أن «العراق يواصل تعزيز الشراكات مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتمويل المشاريع المستدامة، ووسط كل هذه الجهود يبرز دور الإعلام كحليف ستراتيجي في معركة المناخ، وأن الإعلام ليس مجرد ناقل للخبر بل هو رافع للوعي وموجه للرأي العام وشريك في صناعة السياسات»، موضحاً أنه «علينا كعرب أن نؤسس لخطاب إعلامي موحد يبنى على المعرفة العلمية ويعكس هموم المواطن ويحرك الضمير الجمعي نحو التغيير».

ودعا الساعدي، إلى «إطلاق تحالف إعلامي عربي لمواجهة المشكلات المناخية والبيئية ومعالجتها في محاور إعلامية عديدة لا تتعلق فقط في إقامة المؤتمرات بقدر ما أطلق من برامج تخصُّ الدراما والسينما والأفلام الوثائقية وكل ما يتعلق بالإعلام البيئي لزيادة الوعي»، شاكراً باسم رئيس مجلس الوزراء «حضور الأشقاء العرب إلى بغداد وشبكة الإعلام العراقي على إدارتها هذا المؤتمر واتحاد الإذاعات العربية على مشاركته في إدامة هذا المؤتمر وتفاعل وإدامة الوعي العربي والحضور العربي إلى بغداد».

اتحاد الإذاعات

وثمّن المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية، عبد الرحيم سليمان، جهود شبكة الإعلام العراقي في استضافة مؤتمر الإعلام العربي.

وأعرب سليمان، في كلمته خلال المؤتمر، عن "شكره وامتنانه للعراق، قيادةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة"، متوجهاً "بخالص التقدير والاحترام إلى رئيس الحكومة العراقية لإشرافه المباشر على أعمال المؤتمر".

وأضاف، أن "الاتحاد أطلق منذ أربع سنوات مبادرته الأولى لترسيخ رسالته الإعلامية بإرادة قوية، ونسعى من خلال المنتدى السنوي لأن يكون فضاءً للتفكير المعمق، ومنبراً للحوار حول أبرز قضايا الساعة".

وأوضح، أن "المؤتمر استطاع، في فترة وجيزة، تحقيق نتائج ملموسة"، مشيراً إلى "أهمية مواكبة تحديات

الواقع الراهن، لا سيما ما يتعلق بموضوع التغيرات المناخية ودور الإعلام في مواجهتها، باعتبارها تشكّل تهديداً حقيقياً لحياة الإنسان".

التعامل بمسؤولية مع المقررات والتوصيات

وقال كاروان انور سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان: ان المؤتمر يناقش واجبات ومهام الاعلام في التعامل مع التغييرات المناخية، بمشاركة نحو ١٧٠ شخصاً من جميع دول العالم.

واضاف: ان عقد هذا المؤتمر في بغداد يدل على تعزيز الامن والاستقرار في البلاد، كما يبحث المؤتمر التغييرات المناخية التي يعاني منها العراق كنقص المياه والتصحر وباقي الامور المناخية.

واوضح: نحن نسعى في هذا المؤتمر الى جعل الجهود الاعلامية في خدمة البيئة وتقليل مخاطر وتبعات التغييرات المناخية في العراق واقليم كوردستان، ويجب على الاعلام اظهار مخاطر التغييرات المناخية وتوعية المجتمع للعمل على حماية البيئة.

وقال كاروان انور: ناقشنا معا خلال اعمال المؤتمر مخاطر التغييرات المناخية لانها السبب في المشاكل الاقتصادية والسياسية وباقي المشاكل الاخرى لذا يجب علينا التعامل بكل مسؤولية مع مقررات وتوصيات المؤتمر، وتوجه الاعلام الكوردي للتعامل مع التغييرات المناخية بكل مسؤولية وتوعية المواطنين حول هذه المخاطر.

اعلان البيان الختامي

هذا وألقى رئيس مجلس أمناء شبكة الإعلام العراقي ثائر الغانمي، الجمعة، البيان الختامي لمؤتمر الإعلام العربي في دورته الرابعة، وقال الغانمي خلال مؤتمر إعلان البيان الختامي: «عقد اتحاد إذاعات الدول العربية الدورة الرابعة لمؤتمر الإعلام العربي في العاصمة العراقية في بغداد وأضاف أن «كوكب الأرض يشهد تحولات مناخية غير مسبوقة تنظر بعواقب وخيمة على جميع مظاهر الحياة، إذ لم يعد التغير المناخي مجرد ظاهرة بيئية بل أصبح تحدياً وجودياً يهدد الأمن الغذائي والصحة العامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فقد تخطى الوضع المناخي العالمي في السنوات الأخيرة كل التوقعات واضحة التداعيات، ورغم جسامة التحديات فلا يزال الوعي العالمي والعربي خصوصاً بمخاطر التغير المناخي وأسبابه محدودًا، الأمر الذي يتطلب تحركاً عاجلاً وشاملاً».

وتابع الغانمي أنه «وفي هذا الإطار، يكتسب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الوعي العام، وتبرز أهميته كمحرك أساسي في تحفيز العمل الجماعي، وفي نشر المعرفة، وتثقيف الجمهور حول مخاطر التغير المناخي، وتعزيز الشراكات والتأثير على صناع القرار، ويُحتم هذا الدور على وسائل الإعلام إدماج القضايا المناخية في استراتيجياتها التحريرية وبرامجها المستقبلية، بما يتماشى مع بلورة رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز الاستعداد لمواجهة التحديات المطروحة».

ونوه الى أن»الظاهرة البيئية والمناخية لا تشغل المساحات التي تستحقها في الخارطات البرامجية للمؤسسات الإعلامية بالقدر الكافي، حيث لا تزال تغطيتها محدودة، ويغلب عليها طابع التناول التقليدي، فإن

الإعلام يمتلك القدرة على ترجمة المصطلحات العلمية المعقدة إلى لغة مفهومة للجمهور، وعلى تحويل المعلومات الدقيقة والمتخصصة إلى معطيات مبسطة، ويسلط الضوء على القصص الإنسانية التي تعكس تأثيرات التغير المناخي على المجتمعات المحلية».

وبين أن «أهداف المؤتمر هي تسليط الضوء على واقع التغيرات البيئية والمناخية ومستقبلها وطريقة معالجتها في وسائل الإعلام، واستعراض دور وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية، في تعزيز وعي الجمهور بالتحديات البيئية والمناخية الحالية والمستقبلية، والـمُساهمة في تشكيل الخطاب الإعلامي القادر على التعامل معها بمهنية إيجابية، مع التركيز على منع تضليل المعلومات المتعلقة بالمناخ، وتقديم رؤية عالية من الحذر والمصداقية، وتقاسم التجارب والخبرات في الوطن العربي في معالجة القضايا المناخية، والحد من مخاطرها، بما يعزز دور الإعلام كأداة فاعلة للتغير الإيجابي، وتحسين الأداء الإعلامي العربي في معالجة القضايا المناخية».

وأشار الى أن «البيان الختامي تضمن عدة توصيات أولها: توصيات للحكومات والجهات الوطنية، منها تضمين قضايا التغير المناخي في الاستراتيجيات الإعلامية الوطنية، وتسهيل النفاذ إلى المعلومات البيئية الدقيقة، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز الإعلام البيئي، ودعم آليات الاتصال بين الجهات الحكومية ووسائل الإعلام في نشر الإنذارات المبكرة للكوارث البيئية، واعتماد أنظمة موحدة في الدول العربية لنشر التحذيرات لضمان استجابة إقليمية متناسقة، وإدراج التوعية البيئية بالمناهج الدراسية في مختلف المستويات التعليمية، وتشجيع البحث العلمي في مجال التغير المناخي، وتأثيراته من خلال المؤسسات الجامعية ومراكز البحث المتخصصة، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات البيئية، والتنبؤ بالكوارث الطبيعية، ودعم المنظمات المتخصصة المحلية والدولية للمساهمة في رفع الوعي المجتمعي بقضايا البيئة والمناخ، وإقامة شراكات مع الأمم المتحدة ومنظماتها لتبادل المعلومات والتجارب، وكذلك وضع قوانين تعزز دور الإعلام في نشر المعلومات البيئية الدقيقة، ومكافحة الأخبار المضللة، وحث الجهات المانحة على تخصيص موارد لدعم وسائل الإعلام في إنتاج محتويات حول التعاون مع المنظمات الأممية والمنظمات العربية المتخصصة من خلال إرساء شراكات مع منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة في قضايا البيئة والتغير المناخي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتصالات الطوارئ، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب في مجالات الإنذار المبكر وإنتاج المحتوى الإعلامي المتطور وغيرها من المجالات ذات العلاقة».

ولفت الغانمي الى أن «البيان الختامي تضمن توصيات لوسائل الإعلام شملت التكثيف من التغطيات المتزنة والمبنية على الأدلة العلمية لقضايا المناخ مع تسليط الضوء على القصص المحلية والإنسانية والحلول المبتكرة، وتعزيز التعاون مع الخبراء والعلماء لضمان دقة المعلومات المقدمة للجمهور، وتطوير البرامج الإعلامية التوعوية حول الاستعداد لمواجهة الكوارث. تشمل إجراءات الوقاية والحماية، وتنظيم حملات إعلامية مشتركة مع المنظمات المتخصصة لرفع الوعي حول التغير المناخي، فضلاً عن تبني نهج التحقيق الاستقصائي في التغطيات الإعلامية لمواجهة

الأخبار المضللة حول المناخ، وعرض القصص الإنسانية التي تعكس تأثير التغير المناخي على المجتمعات المحلية لتحفيز المشاركة المجتمعية، وكذلك الاستثمار في تدريب الصحفيين حول قضايا التغير المناخي لتحسين جودة التغطيات،

وتدريب الإعلاميين على استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة لعرض تقارير موثوقة، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنشاء محتوى مبتكر وتفاعلي يسهل وصول المعلومات العلمية إلى الجمهور، ولتحويل المعلومات البيئية التحذيرية إلى تنبيهات مرئية وصوتية، الى جانب حث وسائل الإعلام على الانضمام إلى أجهزة الدولة الخاصة بالإنذار المبكر، وذلك لضمان حماية المواطنين، والحرص على احترام الأخلاقيات المهنية في التعامل مع قضايا المناخ قبل حدوث الكوارث وأثناءها وبعدها، والعمل على تخصيص جوائز للصحفيين والإعلاميين بقصد تشجيعهم على إنتاج محتوى إعلامي جيد ومؤثر يعنى بقضايا البيئة والمناخ».

وذكر أن «البيان الختامي تضمن توصيات للمجتمع المدني شملت تمكين المواطنين من الاطلاع على المعلومات الموثوقة من المصادر العلمية والمتخصصة، وتعزيز المبادرات المحلية التي تسلّط الضوء على الحلول المبتكرة لمعالجة تداعيات التغير المناخي وتسريع التعافي من آثارها، وتشجيع الحوار المجتمعي بشأن الحلول الممكنة لمواجهة هذه الظاهرة، وتنظيم فعاليات وأنشطة توعوية بمساهمة الشباب والأطفال في جهود مواجهة التغير المناخي، وإطلاق حملات إعلامية مشتركة مع المنظمات المتخصصة لرفع الوعي حول التغير المناخي، وتقوية القدرات الذاتية للتأهب والاستجابة المبكرة بالتنسيق مع السلطات المحلية بشأن مواجهة المخاطر وتوفير الخدمات الأساسية ومساعدة الضحايا والمتضررين من الظاهرة البيئية والمناخية، الى جانب إسناد جوائز تشجيعية بالتعاون مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني العربية الناشطة في مجالات البيئة والمناخ، ويمكن تمويلها من قبل المؤسسات البيئية، أو إدراجها ضمن التظاهرات الإعلامية العربية».

اليونسكو: ندعم جهود العراق في مواجهة التغير المناخي

وأكدت منظمة اليونسكو، الجمعة، استعدادها لدعم جهود العراق في التخفيف من آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري.وقال ممثل منظمة اليونسكو في العراق، تاب راج بانت، خلال مشاركته في أعمال مؤتمر الإعلام العربي الرابع في بغداد، إن «المجتمع الدولي مستعد لمساندة كل الجهود التي يبذلها العراق الرامية الى التخفيف من آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري»، داعيا الى «تعزيز دعم الإعلام البيئي وتفعيل التزامات ضمن اتفاقيات المناخ الدولية».

وأوضح ممثل اليونسكو خلال تسليطه الضوء على دور الإعلام في التصدي للتغيرات المناخية «دور المنظمات الدولية في مواجهة التحديات المناخية والآثار القاسية للتغير المناخي وأهمية الإعلام في هذا السياق»، لافتا الى ان «اليونسكو أطلقت في العام الماضي مبادرة (صحافة من أجل الكوكب) ضمن برامجها في العراق، مركزة على دور الصحافة في رفع الوعي البيئي وتسليط الضوء على المخاطر المناخية التي تهدد العراق، المصنف دولياً من بين أكثر الدول تأثراً بالتغيرات الجغرافية والمناخية».

ولفت، إلى أن «المبادرة، التي أطلقت بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٤، كانت السباقة في طرح مفهوم (العدالة المناخية)».

الموسم الثاني للإنصات المركزي